

Distr.
LIMITEDE/ESCWA/SD/2000/3
28 November 2000
ORIGINAL: ARABICالمجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير

حلقة الحوار حول قضايا بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية
 تجا ، توصيات المؤتمرات العالمية ومتابعتها
 الداهرة، ٢١-١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

المحتويات

الفقرات الصفحةالفصل

| | | |
|---|-------|--|
| ٣ | ١٦-١ | أولاً- تنظيم الحلقة |
| ٣ | ٢-١ | ألف- التحضير للحلقة |
| ٣ | ٣ | باء- أهداف الحلقة |
| ٤ | ٤ | جيم- مكان انعقاد الحلقة و تاريخها |
| ٤ | ٥ | DAL- المشاركون |
| ٤ | ١٦-٦ | هاء- الجلسة الافتتاحية..... |
| ٧ | ٧٥-١٧ | ثانياً- خلاصة أوراق المحاور والمناقشات..... |
| ٧ | ٢٩-١٨ | ألف- المحور الأول: تحليل توصيات المؤتمرات العالمية حول دور المنظمات غير الحكومية |
| ٩ | ٣٧-٣٠ | باء- المحور الثاني: خريطة مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي..... |

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

| | | |
|---|----|-------|
| جيم- المحور الثالث: تطور قدرات المنظمات غير الحكومية وتفعيل دورها في مجال الخدمات والتعبئة..... | ١١ | ٥١-٣٨ |
| دال- المحور الرابع: تمكين المنظمات غير الحكومية من تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية على المستوى الإقليمي والوطني | ١٣ | ٦٤-٥٢ |
| هاء- المحور الخامس: تجارب في قضايا بناء قدرات المنظمات غير الحكومية..... | ١٥ | ٧٥-٦٥ |
| ثالثاً- استنتاجات وتوصيات لتمكين المنظمات غير الحكومية من بناء قدراتها للتعامل الفعال مع توصيات المؤتمرات العالمية ومتابعة تنفيذها..... | | |
| ألف- تطوير الأساس النظري لرؤية ونشاط القطاع الأهلي..... | ١٨ | ٧٨ |
| باء- صياغة استراتيجية للعمل المشترك بين منظمات القطاع الأهلي | ٢٠ | ٨٠-٧٩ |
| جيم- توفير المناخ المناسب..... | ٢١ | ٨١ |
| دال- العلاقة مع الدولة | ٢٢ | ٨٢ |
| هاء- تعميق الطابع المؤسسي للمنظمات الأهلية..... | ٢٢ | ٨٤-٨٣ |
| واو- تطوير القدرات البشرية | ٢٣ | ٨٥ |
| زاي- التمويل..... | ٢٤ | ٨٦ |
| حاء- توافر المعلومات | ٢٥ | ٨٧ |
| طاء- التنسيق بين المنظمات الأهلية على المستوى القطري والعربي | ٢٥ | ٨٨ |

المرفقات

| | |
|------------------------------------|----|
| المرفق الأول- قائمة المشاركين..... | ٢٧ |
| المرفق الثاني- قائمة الوثائق..... | ٣٢ |

أولاً - تنظيم الحلقة

ألف - التحضير للحلقة

١- نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حلقة حوار حول "قضايا بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية تجاه توصيات المؤتمرات العالمية ومتابعتها" بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ووزارة الشؤون الاجتماعية بجمهورية مصر العربية، ومركز البحث العربي للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق بالقاهرة. وذلك في سياق "مشروع المتابعة الإقليمية المتكاملة للمؤتمرات العالمية في الوطن العربي" الذي تنفذه اللجنة بالتعاون مع الحكومات العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة ٢٠٠١-١٩٩٩.

٢- فقد شهد عقد التسعينيات مجوعة من المؤتمرات العالمية التي شاركت فيها المنظمات غير الحكومية إلى جانب المؤسسات الحكومية، وهي: مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٠)، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كونهاجن ١٩٩٥)، المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة (بيجين ١٩٩٥)، مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (اسطنبول ١٩٩٦). ولقد كان الاهتمام والتركيز واضحاً - في خطط وبرامج العمل الصادرة عن هذه المؤتمرات - على أهمية دور المنظمات غير الحكومية وشراكتها مع الحكومات، غير أن خبرة السنوات الماضية أكدت أن تفاعل المنظمات غير الحكومية وسائر مؤسسات المجتمع المدني مع توصيات هذه المؤتمرات كانت ضعيفة بسبب الافتقار إلى الخبرات والموارد المادية والبشرية والأوضاع التي تحدّ من نشاط هذه المنظمات في معظم الأقطار العربية. من هنا فقد نشأت أهمية طرح قضية بناء قدرات هذه المنظمات لتأهيلها من أجل التفاعل مع التحديات الجديدة على مستوى الإدارة، والاستفادة من لذكولوجيا والمعلومات، والوصول إلى الفئات المستهدفة والتفاعل معها وتلبية احتياجاتها بفعالية أولاً وقبل ك شيء الانخراط في سياسات التنمية من منظور وطني. وهو ما يستدعي أن تُحدد أهداف واضحة لعمية بناء القدرات ولحلقة الحوار حول القضايا المتعلقة بها.

باء - أهداف الحلقة

٣- وهدفت حلقة الحوار إلى وضع تصور شامل عن آليات وسبل بناء القدرة، وذلك من خلال:

- (أ) التعرف على الخبرات المختلفة ذات الصلة بسياسات التنمية، وآليات تكيفها لكي تتلاءم مع الأولويات المحلية والوطنية، ومتابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية على المستوى الوطني؛
- (ب) تقييم أداء المنظمات غير الحكومية العربية فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال المؤتمرات العالمية في مجال التنمية؛
- (ج) بحث سبل تمكين المجتمع المدني العربي بخاصة المنظمات غير الحكومية حتى تكون شريكاً فعالاً في عملية التنمية، على مستوى وضع السياسات التنموية وتحليلها وتنفيذها؛
- (د) تأكيد المعنى الديمقراطي للحكم الجيد (good governance) عن طريق المشاركة الفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وبناء قدراتها لتمكنها من هذه المشاركة الفعالة.

جيم- مكان انعقاد الحلقة وتاريخها

٤- عُقدت حلقة الحوار تحت رعاية الأستاذة الدكتورة: أمينة الجندي، وزيرة الشؤون الاجتماعية بجمهورية مصر العربية، في الفترة ٢١-١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة.

دال- المشاركون

٥- شارك في حلقة الحوار ٥٢ شخصية من القيادات الحكومية، وقيادات المنظمات غير الحكومية، والعمل الأهلي والخبراء، والباحثين الأكاديميين والميدانيين والإعلاميين، وممثلين لمنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والقطريّة من ١٤ دولة عربية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، السودان، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، اليمن).

هاء- الجلسة الافتتاحية

٦- افتتح حلقة الحوار الأستاذ سيد طلبة، وكيل أول وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلاً للدكتورة أمينة الجندي وزيرة الشؤون الاجتماعية بجمهورية مصر العربية، وألقى كلمة السيدة الوزيرة التي أكدت فيها على تميز المنظمات الأهلية بأنها أشدَّ استشعاراً بمشكلات المجتمع واحتياجاته، وبأنها أسرع في الاستجابة إلى هذه الاحتياجات، وأقدر على توفيرها بأقل تكلفة؛ كما أنها توفر جانباً من الخدمات فتمكّن الدولة من تركيز جهدها نحو المشروعات القومية الكبرى.

٧- واستعرضت السيدة الوزيرة: تطور التشريعات المنظمة لتأسيس ونشاط الجمعيات والمنظمات الأهلية، وحرص الدولة على انتلاقها لتحقيق أهدافها في ظل علاقة متوازنة بين الرقابة الحكومية وحرية العمل. وأشارت إلى التطور الملحوظ لدور مؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات العربية الذي يتتيح لأفراده ومنظماته غير الحكومية حرية المبادرات الخلاقة. كما أشارت إلى مشاركة المجتمعات المدنية العربية في التحضير والصياغة لخطط وبرامج عمل المؤتمرات العالمية مما كان له أثر في تعديل أهدافها وبرامج عملها لتنواع مع المتغيرات الجديدة بحيث لم يعد نشاطها مجرد عمل خيري وإنما أصبح ركناً هاماً في عملية التنمية وشريكاً أساسياً في العمل الإنمائي وخاصة في مجالات التعليم، والصحة، والإسكان، والبيئة، وحقوق الإنسان، والطفولة، وتحسين أوضاع المرأة، وزيادة الدخل.

٨- وتحدث السيد السفير ضو علي سويدان، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون الاجتماعية والثقافية ممثلاً للدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة، فعبر عن اهتمام الأمين العام بموضوع هذه الحلقة وما تتضمنه من محاور ستسهم في تعزيز عمل المنظمات الأهلية.

٩- وأكد أن إحداث التنمية وتحقيق أهدافها، لا يتم من غير المشاركة الفعالة لجميع المواطنين، ويتضمن ذلك تفعيل دور المؤسسات والأجهزة والمنظمات بمنحها الفرصة للمشاركة في تخطيط وتنفيذ سياسات التنمية. وأن المنظمات الأهلية من الشركاء الأساسيين في عملية التنمية لتواجدها وسط الجماهير وقدرتها على تلمس نبضهم مما يسهل حشد المواطنين واستقطابهم لإحداث التغييرات الازمة في البنى الاجتماعية والهيكل الاقتصادية والسياسية لتوفير البيئة الملائمة للقيام بعملية التنمية، كما نوه إلى أن جامعة الدول العربية، تضع في مقدمة مهامها في العمل العربي المشترك، قضايا التنمية الاجتماعية، وتعمل على تعزيز أساليب ووسائل العمل الخاصة بدفع قضايا التنمية الاجتماعية، وأشار إلى أن المؤتمرات العالمية التي عُقدت في السنوات الماضية أولت اهتماماً واسعاً لقضايا التنمية والتغلب على المعوقات التي تعرّضها،

وإيجاد الآليات المناسبة التي تضمن تحقيق الشراكة الفعالة لقوى المجتمع في عمليات صناعة القرارات، ورسم السياسات وتنفيذها على أرض الواقع. مما يؤكد أهمية هذه الحلقة في إطار تنفيذ توصيات هذه المؤتمرات، وأن مشاركة نخبة واسعة من نشطاء المنظمات الأهلية والخبراء المتخصصين تعتبر فرصة مناسبة لصياغة البرامج والخطط التي تساعد على نحو كبير في وضع الاستراتيجيات الازمة لتحقيق الشراكة بين القوى الفاعلة في التنمية وفي مقدمة ذلك الحكومات. وأكد أن تزامن افتتاح أعمال هذه الحلقة مع انعقاد المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية في جمهورية مصر العربية يعبر عن التحول الواسع في أولويات التنمية حيث يحتل الإنسان دوهر موضوع التنمية بشكل عام.

١٠ - وتحدثت الاستاذة مريم العوضي، نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فرحيت بالمشاركين في حلقة الحوار، وعبرت عن شكرها للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وذكرت إلى أنه في إطار هذا المشروع عُقدت حلقة حوار في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في بيروت حول الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني

١١ - وأكدت القناعة الراسخة بأهمية التعاون والتنسيق الإقليمي الحكومي وغير الحكومي وتطويره كآلية وركيزة أساسية لتكثيف الجهد الإنمائي، وتوجيهه وتحقيق أهدافه بكفاية أكبر وبكلفة أقل. وأن العالم يشهد منذ زمن غير قصير تحولاً ملماً وبالرزا نحو حشد وتفعيل مشاركة جميع فئات المجتمع في التنمية، وذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وعلى جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وأن هذا التحول كان نتيجة تراكم الخبرات والدروس المستفادة من التجارب الإنمائية للعقود الماضية التي اعتمدت بصفة أساسية على الدولة وجهودها ومؤسساتها الرسمية، وهو ما لم تعد قادرة عليه حالياً. كما أن سيادة الولايات السوق وما رافقها من خصخصة لوسائل الإنتاج العامة لم تُسعف كثيراً في حل إشكاليات التنمية وتعثرها وإخفاقها في استخدام قوى المجتمع وطاقاته وفي إيصال ثمار التنمية إلى جميع المواطنين، مما استدعي تصويب مسار التنمية وذلك بتبني الديمقراطية واشتراك جميع فئات المجتمع في اتخاذ القرار والجهد الإنمائي على كافة المستويات، واجتذب مؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية إلى المساهمة مع القطاعين العام والخاص، جنباً إلى جنب في شراكة حقيقة تكاملية تدفع عجلة التنمية بكفاية أكبر.

١٢ - وأشارت إلى أن مسألة الارتباط بتنوعية وقيمة الدور الذي تتطلع به المنظمات العربية غير الحكومية من الرعاية التقليدية إلى التنمية والتغيير والتوعية لا يعني تخليها عن دورها في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في مجالات التعليم والصحة وحماية البيئة ومساعدة الفقراء بشتى الوسائل، فهي تكمل دور الدولة ولا تنتهي أو تحل مكانه.

١٣ - كما أن هذه المنظمات اكتسبت، أهمية خاصة في مجالات التوعية والبحث والتعبئة والضغط من أجل وضع الإنسان في صلب عملية التنمية. ومع ذلك فالمنظمات غير الحكومية العربية تعرف بقلة تجربتها، وعدم كفاية نضجها، ومحدوبيّة انتشارها، وبعوزها المالي، وبالتالي حاجتها إلى تطوير إمكاناتها وبناء قدراتها لتكون بمستوى الدور المنشود المنوط بها في عملية الإنماء الوطني. وأن الانفتاح على التجربة والفكر الآخر والاستفادة من المنظمات، الدولية والمؤتمرات الدولية قد أسهم بوضوح في نشوء حركة دولية غير حكومية أسمتها البعض: (علوم العمل الأهلي) وهي حركة متامية مؤثرة في توجيه المناقشات وترجمة وصياغة التوصيات إلى برامج للعمل والإنجاز على جميع الصعد.

١٤ - وتحدث الاستاذ حلمي شعراوي، مدير مركز البحث العربي والأفريقية والتوثيق، فعبر عن سعادته بقدرة المركز على عقد هذه الحلقة في رحاب جامعة الدول العربية وبالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ووزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، وبتجاوز الباحثين الأكفاء من مختلف البلدان العربية المشاركون في الحوار ببحث متميزة، تثير نقاشاً جاداً بقدر من الإهاطة والشفافية والرغبة المخلصة في الإضافة إلى تراث هذا الموضوع الهام.

١٥ - وأشار إلى نشاط مركز البحث العربي منذ تأسيسه عام ١٩٨٧ والذي قدم مثالاً متواضعاً للتنمية المستدامة للموارد البشرية والبحثية بأقل الموارد المالية نتيجة لمساهمة النوعية المتزايدة للمنتقدين في مصر والبلاد العربية. وأشار أيضاً أن لقى المركز تعاوناً ملخصاً من عدد من الهيئات الدولية إلى جانب المنظمات العربية والأفريقية وخاصة غير الحكومية، وسعى بالجهد المشترك إلى عواصم امتدت شرقاً وغرباً في الوطن العربي، ووصلت إلى كيب تاون وداكار في القارة الأفريقية.

١٦ - وتحديث عن موضوع حلقة الحوار الذي يجسد التعاون الصادق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لطرح موضوع هام للنقاش بعد نحو عشر سنوات من سلسلة المؤتمرات العالمية. وأن مشاركة ممثلين للحكومات العربية في حلقة الحوار تؤكد إمكانية التعاون المثمر بين قوى المجتمع المدني والدولة والمنظمات الإقليمية في معالجة الهموم المشتركة، ومثل هذا التعاون هو ما تشير إليه صراحة بعض نظريات المجتمع المدني الوظيفية والبنيوية على السواء، من أجل تثبيت دعائم الواقع الوطني في ظروف العولمة الكاسحة مما تتواتر الرؤى والموافق داخل البنية الوطنية. ذلك أن فضاء المجتمع المدني في تقديرنا يمكن أن يتسع للتوافق كما يدعمه الاختلاف في أطر ديمقراطية صحيحة.

ثانياً - خلاصة أوراق المحاور والمناقشات

١٧ - دارت المناقشات حول خمسة محاور، نوقشت من خلالها ثمانية أوراق عمل (المرفق الثالث - قائمة الوثائق) ويُلاحظ أن هذه الأوراق والمناقشات قد انطلقت من بعض الاستنتاجات والتوصيات الهامة التي توصلت إليها ورشة العمل حول الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني في إطار متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية التي نظمتها شعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها، وحدة القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد في الإسكوا في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وبصفة خاصة:

(أ) القضايا المشتركة بين المؤتمرات العالمية الخمسة التي يتعين التعامل معها كوحدة متكاملة في متابعة المنظمات غير الحكومية لها. فقد أكدت ورشة العمل على ضرورة "استخراج عدد من الموضوعات والقضايا المشتركة الأساسية على المستوى الوطني الإقليمي وعلى المستوى الوطني في توصيات المؤتمرات العالمية التي تتطلب معالجة متعددة لأبعاد سواء على مستوى النهج وآليات التنفيذ أو على مستوى المحتوى والتحليل والبرامج"؛

(ب) المعوقات التي تضعف أداء المنظمات غير الحكومية. إذ أكدت حلقة الحوار المذكورة أهمية تطوير أداء المنظمات غير الحكومية، والارتفاع بدورها لممارسة شراكة فعالة مع الحكومات في تحقيق التنمية الاجتماعية، مما يتطلب مواجهة المعوقات التي تضعف دور المنظمات غير الحكومية؛

(ج) المقترنات الأساسية لصياغة دليل عمل الشراكة الفعالة بين الحكومة والمجتمع المدني في إطار متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية، ليكون أداة تساعد الدول في جهودها تفعيل الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية: لإنجاز أهداف المؤتمرات العالمية في التنمية على الصعيد الوطني؛

(د) البحث والعمل على توسيع شروط قيام علاقة شراكة حقيقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وما يتطلبه ذلك من ارتقاء بقدرات المنظمات غير الحكومية. إذ اقترح الاجتماع في هذا الصدد عقد حلقة حوار خاصة حول قضايا بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مناقشة الآليات والوسائل التي تبني بها هذه القدرات. وتتفيدا لذلك عقدت هذه الحلقة للحوار حول قضايا بناء القدرات، والتي تُعتبر بالفعل خطوة جديدة على طرفي المتابعة الإقليمية المتكاملة لقرارات المؤتمرات العالمية في الأقطار العربية بما توصلت إليه من استنتاجات أساسية وتوصيات تشكل في مجملها أساساً جيداً للعمل في الفترة القادمة.

الف- المحور الأول: تحليل توصيات المؤتمرات العالمية حول دور المنظمات غير الحكومية

١٨ - تناول البحث في هذه الورقة توصيات ستة من المؤتمرات العالمية التي عُقدت في التسعينيات في مجال التنمية في علاقتها بدور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات هذه المؤتمرات، ويعالج البحث التواصل والتفاعل بين هذه المؤتمرات، بداية من قمة الطفل ١٩٩٠، وانتهاء بمؤتمر المستوطنات البشرية ١٩٩٦، مروراً بقمة الأرض ١٩٩٢، مؤتمر السكان والتنمية ١٩٩٤، قمة التنمية الاجتماعية ١٩٩٥، ومؤتمر المرأة ١٩٩٥.

١٩ - وينطلق البحث من أن هناك علاقة عضوية بين هذه المؤتمرات من زاوية التأثير والتاثير والتفاعل فيما بينها على مستوى القضايا والمناهيم الأساسية في هذه المؤتمرات والمتعلقة بإشباع الاحتياجات والحقوق

والتنمية والمشاركة، ومع ذلك فإن لكل سماته الخاصة التي تحددها خصوصية القضايا المثار، ومدى مشاركة المنظمات غير الحكومية.

٢٠- ويرى البحث أن قمة الأرض لعبت دوراً تأسيسياً في صياغة الملامح العامة للمؤتمرات التسعينيات سواء على مستوى المفاهيم أو على مستوى مشاركة المنظمات غير الحكومية. وأن مؤتمر السكان والتنمية كان نقطة اتصال البيولوجي الاجتماعي بالحقوقي في علاقتها بقضية الصحة الإنجابية، وبهذا المعنى كانت قضية النوع حاضرة بقوة في أعمال المؤتمر، من حيث المطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة، لتكون هذه المساواة رافعة نامية مستدامة مركزها الإنسان. وقد تميز هذا المؤتمر بحيوية مشاركة المنظمات غير الحكومية وخاصة من جانب منظمات المرأة التي طرحت رؤية واضحة حول قضية المساواة.

٢١- ويرى البحث أن القمة الاجتماعية ١٩٩٥ المعنية بجذور البوس والشقاء العالمي قد أشارت أهمية المدخل الحقوقى لمعالجة هذه القضية وليس مدخل الاحتياجات الأساسية الذي يدعم بطريقة ماكرة العمليات التي تسبب الحرمان. وإنها فجرت قضية الفقر بأكثر مما عبأت من أجل القضاء عليه. وربما تكون الفائدة الأساسية التي أسفرت عنها القمة هي تحقيق إجماع عالمي بشأن القضاء على الفقر، والعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي. وقد أفسحت مجالاً كبيراً لمشاركة منظمات المجتمع المدني في صياغة القرارات وتنفيذها.

٢٢- أما مؤتمر المرأة ١٩٩٥ فقد أخضع كل القضايا التي تبنتها المؤتمرات السابقة لمنظور النوع، وخاصة قضايا التنمية، ومحاربة الفقر، والمشاركة في عملية صنع القرار، وبلغ موقع السلطة، والحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمة ذلك الحق في الرعاية الصحية والتعليم وضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية. وكانت هناك مشاركة أكبر للمنظمات غير الحكومية، حيث شهد هذا المؤتمر أكبر تجمع نسائي غير مسبوق من ١٨٥ قطرًا.

٢٣- وقد شارك في قمة المدن ١٩٩٦ نحو ٨٠٠٠ مشارك من غير الوفود الحكومية يمثلون ٤٠٠ منظمة غير حكومية.

٢٤- وينتهي البحث إلى أن هناك إجماع نسبي على أهداف هذه المؤتمرات، ولكن المشكلة تتمثل في عدم توافق الإرادة السياسية والجماعية اللازمة لتنفيذ توصياتها، وذلك بسبب وجود مجموعة من التناقضات بين الفاعلين الأساسيين: الأمم المتحدة - الحكومات - المنظمات غير الحكومية. وأن هناك ضرورة لحل هذه التناقضات بما يكفل شراكة بين أطراف قوية، وهو ما يتطلب إحداث تغييرات بنوية على البنية المؤسساتية والسياسية والاجتماعية على المستويين العالمي والمحلّي، وما يتطلبه ذلك من تعزيز الديمقراطية في المنظمات الدولية والمجتمعات على السواء.

٢٥- وجاء في التعقيب أن المؤتمرات العالمية التي عُقدت في التسعينيات حققت إجماعاً على صعيد الأهداف ولكن لم تتوفر لها الإرادة السياسية للتنفيذ. وأن النجاح في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية مرهون بإحداث تغييرات إيجابية في البنية السياسية والاجتماعية والمؤسسية على المستوى الدولي والمحلّي مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، الحكومات، والمنظمات غير الحكومية.

٢٦- وأوضح التعقيب أن الاجتماعات التي عُقدت في جينيف ونيويورك سنة ٢٠٠٠ لمتابعة تنفيذ قرارات هذه المؤتمرات شهدت إجماعاً من ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية على أن ما تحقق ليس كافياً. كما اعترف البنك الدولي بسلبيات العولمة وعجز القطاع الخاص عن توفير وظائف أكثر، وأكد على دور

الدولة في التنمية ومحاربة الفقر. وأكَّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الحاجة ماسة لوضع رؤية جديدة للتنمية الاجتماعية. كما أكَّدت الإسْوَاءُ أن مبادئ ووصيات كوبنهاغن لم تُترجم إلى استراتيجيات وبرامج للتنمية. وأكَّدت الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية أن الدول العربية لم تطبق معظم هذه التوصيات بسبب غياب الإرادة السياسية لتنفيذها.

- ٢٧ - وطرح التعقيب الخلافات بين الدول المتقدمة والدول النامية حول تنفيذ التوصيات بالنسبة لمسألة حقوق الإنسان، والمديونية، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، وتقديم المساعدات الأساسية للاجئين، وإنشاء صندوق عالمي للقضاء على الفقر، ضرورة توقف الدول الكبرى عن اتخاذ التدابير الأحادية التي تضر بمصلحة الدول النامية. وركزت المناقشات على المعوقات التي تحول دون تنفيذ توصيات المؤتمرات سواء من حيث ضعف المنظمات غير الحكومية وعدم وجود شراكة حقيقة بينها وبين الحكومات، وعدم ديمقراطية المؤسسات المالية الدولية. وضرورة إنشاء شبكات للمنظمات غير الحكومية على المستوى الإقليمي والدولي تساعد على تحقيق مزيد من الضغوط لتنفيذ.

- ٢٨ - كما أكَّدت المناقشات على ضرورة توافر إرادة سياسية كشرط لتنفيذ، وعلى أهمية بحث علاقة القرارات بالظواهر السائدة مثل العمومية، وعلاقة ذلك بالتحول المطلوب للنظام الاقتصادي الاجتماعي السياسي في الدول النامية، وعلى ضرورة تطوير الآليات المناسبة لتنفيذ والمتابعة.

- ٢٩ - ومن هنا أكَّدت بعض المداخلات أهمية مثل هذه الندوة التي تبحث قضية بناء القرارات للمنظمات غير الحكومية بهدف تمكينها من القيام بدور أكبر في متابعة تنفيذ القرارات والتفاعل الإيجابي معها، والارتقاء بقدرة هذه المنظمات لكي تكون شريئاً حقيقياً في عملية التنمية وتنفيذ قرارات المؤتمرات العالمية.

باء- المحور الثاني: خريطة مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي

- ٣٠ - استعرضت هذه الورقة النظريات التي تفسر نشأة وتطور ونمو القطاع الأهلي وتعدد أدواره في المجتمعات المختلفة، وبينت أنه ما زالت هناك صعوبة في تطوير أرضية نظرية واضحة لهذا القطاع مقارنة بالدولة والسوق. ومع ذلك فهناك اتفاق حول الدور الاقتصادي لهذا القطاع الذي يتمثل في توفير السلع والخدمات بتكلفتها وليس بهدف تحقيق الربح.

- ٣١ - وقدمت الورقة رؤية منهجية بديلة لتفسير الأدوار المختلفة التي يمكن أن يقوم بها القطاع الأهلي خاصة في ارتباطه بمعايير الفاعلية في التنمية. وأشارت في هذا الصدد إلى منظوريين هما: المنظور الوظيفي الذي يأخذ في الاعتبار وظيفة المنظمات الأهلية في تقديم الرعاية للفقراء والمحاجبين، وإشاعة حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة أو المجتمع بشكل عام، ولذلك فهي عادة ما تقوم بمعالجة المشكلات بعد ظهورها. ويُعَاب على هذا الدور أنه يعيد إنتاج علاقات التبعية والسيطرة والسلبية التي سادت القطاع الأهلي تاريخياً في كثير من المجتمعات. أما الثاني فهو المنظور البنوي الذي يرتبط بدور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في عملية التحول والتغيير لمجتمع باعتبارها أحد الفواعل الأساسية في البناء الاجتماعي. وفي هذا الإطار ترتبط المنظمات الأهلية بنموها^١ بالتنمية بحيث تكون في هذه العملية طرفاً في شبكة علاقات مع الدولة والقطاع الخاص، على أساس الشراكة: القائمة على التوازن والتكميل في علاقات القوى بين الأطراف. وتلعب بذلك دوراً في التغيير الاجتماعي ويوسع ذلك من سلطاتها بحيث تصبح فاعلاً جماعياً في التنمية.

- ٣٢ - و تستعرض الورقة نشأة وتطور القطاع الأهلي العربي في مصر، ولبنان، وتونس، واليمن، والخليج العربي، بتناول العوامل الداخلية المؤازرة في نشأة القطاع وتطوره وخاصة في ظل تطبيق برامج التكيف

الهيكلية وتراجع دور الدولة الاقتصادي، وتسارع التحول إلى التعديدية السياسية، وتزايد دور الفيم الدينية في إنشاء المنظمات الأهلية. أما بالنسبة للعوامل الخارجية فتشير الورقة إلى أنه يأتي على رأسها العولمة وما ترتب عليها من هيمنة قطب واحد يسعى لإعادة تشكيل المجتمعات من الخارج والتحول إلى اقتصاد السوق، كما بينت الورقة مجالات عمل وأنشطة المنظمات غير الحكومية من حيث أنها تنظيمات قاعدية وتنظيمات معاونة توجه جهودها لخدمة فئات معينة بتقديم المساعدات الخيرية والقيام بأشطة دفاعية، وبممارسة نشاط ديني؛ كما تؤكد على وجود علاقة إيجابية بين حجم النشاط وبين حجم الفئة المستفيدة منه، ووجود علاقة بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحجم الدور الذي تقوم به الدولة، وبين حجم الخدمات التي تقدمها المنظمات الأهلية، وانخفاض حجم الأنشطة التنموية، كما أنها تقدم مقارنة بين دور المنظمات الأهلية العربية ودور مثيلاتها في دول أخرى متقدمة. كما تستعرض دور المرأة في القطاع الأهلي العربي، وتناول أيضا الإطار التشريعي الذي ينظم القطاع الأهلي في عدد من الدول العربية.

٣٣ - أما التعقيب على الورقة فركز على الظواهر الأساسية التي كشفت عنها دراسة خريطة المنظمات الأهلية العربية، فدعا إلى أهمية قيام علاقات شراكة بين المنظمات الأهلية ذاتها ومع القوى الشعبية الأخرى حيث يلاحظ وجود صلات محدودة مع الهيئات ذات الجذور العميقة في المجتمع، كالنقابات بشقيها المهني والطبيقي (النقابات العمالية، ومنظمات الفلاحين، واتحادات الطلاب، ومنظمات الحرفيين، والمنظمات المهنية، والمؤسسات الدينية، وتنظيمات الخدمة الاجتماعية، والحركات الاجتماعية والاتحادات المدنية). إذ سوف يوفر ذلك إمكانيات كبيرة لتعزيز توسيع لقطاعات المجتمع المدني نحو صياغة أجندات جديدة للتغيير الاجتماعي مستقيدة بذلك من الخبرات الواسعة للحركة النقابية والحركات الاجتماعية في مجالات التعبيئة وحشد القوى، كما سيكون لذلك أثره في تمكين المنظمات الأهلية من أن تكون طرفاً حقيقياً وفاعلاً في الشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص.

٣٤ - ويتناول التعقيب كذلك قضية بناء القدرات الإنمائية في المجتمع وما يتطلبه من توفير عدد من الخصوصيات والموارد التي تحفز تفاعل القوى بهدف إنجاز تحسينات مادية واقتصادية واجتماعية وسياسية تتسم بالتواءل لتحسين نوعية الحياة وإيجاد المقومات المطلوبة لبناء القدرات الإنمائية. ويشير كذلك إلى أهمية التعليم في هذا المجال سواء من حيث انتشاره أو القدرة على توسيع نطاق المعرفة والمهارات المتوفرة في المجتمع وإتاحة الفرص لتطبيقها لتحقيق أهداف ونتيجة على المستوى الاجتماعي.

٣٥ - وينتهي التعقيب بالتأكيد على الحاجة الماسة لإيجاد منهج نظري هيكلي، يحدد الإطار العام والخاص لأسس بناء وقيام المنظمات ودورها التنموي والآليات التي تحكم عملها، ويقترح أجندات جديدة لتنمية مستدامة في الريف مما يساعد على تصحيح العلاقة غير المتوازنة حالياً بين تنمية الحضر وتنمية الريف.

٣٦ - ودارت المناقشات حول أهمية رسم خريطة للتنمية ومقارتها مع خريطة المنظمات الأهلية في الوطن العربي لنكتشف الفجوة بين متطلبات التنمية والمنظمات القائمة وأنشطتها بهدف العمل على سدها. ويتحقق ذلك أيضاً بالمقابلة بين ما طرحته المؤتمرات العالمية من جهة وخربيطة المنظمات الأهلية من جهة أخرى، لنتعرف على القضايا والمناطق التي يجب أن نعطيها أولوية. وأن نستكمل ذلك برسم خريطة أخرى للتعرف على احتياجات المنظمات الأهلية المتعلقة ببناء قدراتها لتنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية. ويطلب ذلك قيام المنظمات الإقليمية المختلفة بدور مؤسسي للربط بين المنظمات الأهلية في مختلف الأقطار العربية، إضافة إلى توفير إمكانيات التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والقطاع الأهلي.

٣٧ - وتناولت المناقشات أيضاً الدور الوظيفي للمنظمات الأهلية، حيث أكد بعض المشاركون على ضرورة القبول بهذا الدور لأنه يؤدي خدمات عظيمة للمواطنين ولهم أيضاً بعد تموي. وأن دور الدولة مهم في تكوين

رأس المال الاجتماعي، وأن الأحزاب، السياسية جزء من المجتمع المدني ويجب أن تكون شريكاً في العمل الأهلي، علاوة على أن هناك ضرورة لوجود أرضية مشتركة تجمع بين الكل بالنسبة للتنمية. وفي هذا السياق يقع على عاتق المنظمات غير الحكومية بذل الجهد وتطوير ذاتها ودورها ليكون لها شأن ومشاركة في السياسات العامة وإلا فإن دورها سيظل جزئياً ومجرد ردود أفعال.

جيم - المحور الثالث: تطور قدرات المنظمات غير الحكومية وتفعيل دورها في مجال الخدمات والتعبئة

-٣٨- ناقش الاجتماع ورقتين ضمر، هذا المحور: الأولى تناولت التنظيمات غير الحكومية في السودان بين تقليدية الأداء والتعلم للتحديث. وقدست الورقة الثانية خلاصة تجربة منظمة أهلية في بناء القدرات.

-٣٩- شددت الورقة الأولى على ضرورة الوصول إلى مصطلح يمكن إطلاقه على كل التنظيمات الأهلية بالوطن العربي لنقليل التباين الواضح في مفهومها. فالتنظيمات غير الحكومية بالسودان تشمل كل التنظيمات حتى التي تنتسب إليها الحكومة، والتنظيمات الطوعية تشمل كل التنظيمات بما فيها التنظيمات العاملة في مجال الاستثمار والهادفة للربح. وقد تطور العمل الطوعي بالسودان من العمل الطوعي العفوى إلى المؤسسى ثم إلى أنماط جديدة من العمل في ظل الأنظمة الشمولية والديمقراطية، حيث تميز العمل بنمطين مختلفين يمثلهما: العمل بالتنظيمات الإسلامية التي تجعل من الخدمة المقدمة وسيلة للتبشير والدعوة الإسلامية، ثم التنظيمات الأخرى التي تهدف لخدمة فئاتها المستهدفة. الأمر الذي جعل الحديث عن التنظيمات غير الحكومية بالسودان لا يستقيم إلا بالإشاراة إلى كل مجموعة على حدة.

٤٠ - وقد أوضحت الورقة أن معوقات العمل الطوعي تتمثل في تلك التي تتصل بالأداء داخل التنظيمات، وتلك التي تفرض عليها من خارجها. فالمشكلات الداخلية تتصل بضعف التنظيمات من حيث توافر وممارسة ركائز العمل الطوعي السد، وهي الأطر البشرية المؤهلة، وتحديد الأهداف والخطط والبرامج المنسقة مع الأهداف والإمكانات المالية، والمتابعة، والتقييم، وأخيراً الاستدامة. أما المشكلات المفروضة على التنظيمات من خارجها فيتمثلها: فرض الدول رسوماً لبعض الخدمات التي تقدمها للتنظيمات بأسعار تجارية، إضافة إلى تقديمها بعض الأمتيازات الضريبية والجمالية للتنظيمات الإسلامية دون العلمانية. هذا إلى جانب إصدار بعض القوانين والأوائح التي تحد من حرية عمل التنظيمات وتقييد حركتها.

٤١ - وأوضحت الورقة التي استندت إلى دراسة ميدانية أن التنظيمات الإسلامية تتميز بالإمكانات المادية والبشرية فيما تتميز التنظيمات العلمانية بتوفير الممارسة الديمقراطية في اختيار قياداتها وأسلوب عملها. كما أكدت على أن هناك تناقضًا في الإقبال على العمل بالتطوع قيادة وقاعدة مما يدعو لإعادة النظر في ذلك. كما أشارت الدراسة إلى أن تميز التنظيمات الإسلامية جعلها تقف بمعزل عن التنظيمات الأخرى، وإن تقف في وجه الكثير من الآراء والأفكار التي تطرح، وإلى أن العمل الطوعي بالسودان ما يزال تقليدياً، الأمر الذي يتطلب جهداً من التنظيمات ذاتها لبناء قدراته. اقترحت في هذا الصدد إنشاء معهد إقليمي لتأهيل قيادات العمل الأهلي، وإنشاء معهد وطني لتدريب القيادات الوسيطة، والعمل على إدخال مقررات عن العمل الأهلي بمؤسسات التعليم العالي، وعلى إلقاء دور الدراسات والبحوث في مجالات العمل الأهلي. وكذلك إنشاء صندوق قومي لدعم العمل الأهلي.

٤٢ - وقد أكد التعقيب إيجابيات هـ. الورقة في اعتمادها على دراسة ميدانية لاستقراء واقع العمل الأهلي في المجتمع السوداني وتشخيص مشكلاته والعقبات التي تواجهه، فضلاً عن إثارته العديد من القضايا والموضوعات التي يجب أن تلقى مردداً من الاهتمام الأكاديمي. وكذلك في أن هذه الدراسة المتميزة

والمُنفردة تتضمن العديد من القضايا الهامة الحالية والمستقبلية مثل التحول الذي طرأ على هذه التنظيمات لأسباب عالمية أو مجتمعية أو خاصة بالوعي السياسي، وما ترتب على ذلك من تجاوزها الأنشطة الخيرية إلى الدور التنموي، ومشاركتها بدور فاعل في المؤتمرات العالمية. وأن العمل الأهلي العربي أجزء كبير في التنمية العربية، وكان أسرع استجابة لمطالب تنموية عديدة وخاصة في مجالات إصلاح القرى وتنمية المجتمع الريفي، ورعاية المعوقين والفئات المعدمة، وإثارة مطالب فئات اجتماعية أمام الرأي العام والحكومات بخاصة حقوق الإنسان وحقوق الطفل والمرأة.

٤٣ - أما الورقة الثانية فقدت خبرة اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة في لبنان في بناء قدراتها انطلاقاً من أن المنظمات الأهلية تحتاج إلى التنظيم الإداري الجيد والكفاءة البشرية. مما يتطلب تحديد الأسس النظرية التي ينطلق منها مفهوم بناء القدرات وحاجة هذا المفهوم إلى تأصيل فلسفي معرفي.

٤٤ - واستعرضت الورقة العناصر الأساسية لمشروع تطوير القدرات الذي نفذته اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة في لبنان، مؤكدة على مسألة تحسين البيئة الحقوقية للجمعية وما يعنيه ذلك من أن تكون شرعية تدخل في إطار القوانين والشرعية، ومسألة بناء الكادر البشري وما يتضمنه ذلك من بناء قدرات فردية وجماعية للتسيق بين المهام والوظائف، وربط المعارف والمهارات الأساسية للتكون. ثم مسألة البناء الإداري وما يتضمنه من وظائف، وعناية بالجهاز الإداري وتوفير الأدوات، وتحديد الأهداف بشكل مرتبط بالاحتياجات. واستطردت الورقة لتعدد مسائل أخرى في السياق ذاته، أهمها: إعداد الخطط والبرامج الزمنية والتقييم باعتباره أداة راقية تدرس العلاقة بين الأهداف والإنجازات والاستدامة وخلق رابطة بين الماضي والحاضر والمستقبل لضمان استمرار النشاط، والتمويل وتحديد مصادره وما يتطلبه ذلك من التخطيط للمشروعات والاتصال الجيد بمؤسسات التمويل.

٤٥ - أما التعقيب فركز على مفهوم بناء القدرات وطرح تعريفاً محدداً له باعتباره "عملية تدخل خارجي لتحسين وتطوير أداء المنظمة في علاقتها بأدائها لرسالتها، وعلاقتها بالبيئة المحيطة، وعلاقتها بتوظيف مواردها". وبين كذلك السمات الأساسية لهذه العملية، حيث تتعدد فيها المتغيرات المتأثرة ببعضها البعض، والتي تتم وفق أهداف محددة، وتؤثر إيجاباً على أداء المنظمة، وتمس طبيعة العلاقة بين المنظمة والسياق الاقتصادي الاجتماعي الذي تعمل فيه، إضافة إلى أنها تحقق الاستمرار والاستدامة.

٤٦ - ثم حددت المكونات التي يشتمل عليها مفهوم بناء القدرات بالتأكيد على أن هذا المفهوم أوسع من مجرد عملية التدريب فهو يشتمل على قدرات تنمية الموارد البشرية وقدرات إدارة المشروعات والبرامج وقدرات النظام الداخلي والقدرات المعلوماتية وبناء العلاقة مع المنظمات الأخرى، وكذلك توفير القدرة على الرؤية والتخطيط بعيد المدى.

٤٧ - أما بالنسبة للأدوات التي يتطلبها بناء القدرات فأهمها التدريب والتمكين من بناء فريق عمل داخل المنظمة والقدرة على إشراك المجتمع المحلي في التخطيط والتشبيك والقدرة على إنجاز البحوث وإنشاء قواعد البيانات.

٤٨ - وفي هذا السياق تمَّ استعراض أوجه النقص في عملية بناء القدرات عربياً، مثل ضعف القدرة الاستراتيجية لعملية بناء القدرات، والانتقائية في التدريب، والتركيز على آلية واحدة هي التدريب دون غيرها، والدور المحدود الذي يلعبه البحث العلمي، وضعف الاهتمام بتفعيل المشاركة، والتنسيق والتواصل والتشبيك المحدود بين المنظمات.

-٤٩- وناقش الاجتماع أسباب تأثر الجمعيات في السودان، ودور المهدية والختمية والزوايا في ذلك. وأكدت على أن الجمعيات مؤسسات مرتبطة بمدى وجود وعمل المؤسسات في الدولة، وأن الجمعيات الأهلية الإسلامية واقع سوسيولوجي موجود في المجتمعات العربية ينبغي الاهتمام بدرسته.

-٥- كما تناولت المناقشات بعض الإشكاليات في هذا المجال، كتعدد مستويات الطرح عند التظيمات الأهلية، وتبادر المفاهيم والمعاريف، وقلة الدراسات العلمية لمثل هذه الإشكاليات. كما طرحت قضايا هامة أخرى تستحق البحث لاحقاً كمدى ازدهار العمل الأهلي في ظل الحكم الشمولي، ومدى تصنيف الجمعيات إلى إسلامية وأخرى علمانية.

- ٥١ وأخيراً أكد المجتمع على أن بناء القدرات يجب أن يحظى بمزيد من الاهتمام والأولوية لدى المنظمات غير الحكومية، وأوصى بالتعاون مع الإسكتوا في صياغة دليل خاص بمسألة بناء القدرات.

ـ المحور الرابع: تمكين المنظمات غير الحكومية من تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية على المستوى الأقليمي، والوطني

-٥٢- ناقش الاجتماع ورقتين ضمر، هذا المحور، أو لاهما بعنوان تطوير أهم قدرات المنظمات غير الحكومية، وثانيهما بعنوان إشكالية تذكين المنظمات العربية غير الحكومية من تنفيذ مقررات المؤتمرات العالمية.

-٥٣- وأكّدت الورقة الأولى على أنّه رغم تزايد عدد المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية وتطور أهدافها وتنوع أنشطتها فإن دورها مازال محدوداً، بخاصة في مجال التنمية والتوعية؛ أي باعتبار هما منظمات للتغيير. وعزّت ذلك إلى صعوبات ومعوقات تواجه عملها مثل مشكلة التمويل، وإلى تأثير استراتيجيات وأهداف هذه المنظمات بتوجهات الجهات المانحة للدعم وأولوياتها. إضافة إلى تأثير التمويل بالتنافس بين المنظمات غير الحكومية على مصادر التمويل وعلى جودة المشروعات المقدمة ومستواها التقني وإمكانية تنفيذها، وعلى مطابقة نوعيّ الأنشطة المقدمة مع أولويات الجهات المانحة وأهدافها.

-٥٤ وأشارت الورقة أيضاً إلى صعوبات أخرى مثل ضعف أو غياب الممارسة الديمقراطية ونوعية المناخ السياسي السائد، وضعف البناء المؤسساتي ونقص القدرات البشرية، وضعف التنسيق والتنظيم بين المنظمات غير الحكومية، وغياب الاستراتيجيات الإنمائية. ونتيجة لذلك فإن دور المنظمات العربية غير الحكومية ما زال ضعيفاً وغير ملموس، والشراكة المطلوبة مع الحكومة ما تزال موضوع حذر.

-٥٥ وتحتملت الورقة اقتراحات محددة لتنشيط دور المنظمات غير الحكومية كشريك للدولة في عملية التنمية، إذ حددت الإجراءات المطلوبة من الحكومات الوطنية في تهيئة بيئة قانونية مشجعة لنشأة وتطور المنظمات غير الحكومية، واعتبارها المرفا هاماً في عملية التنمية وشريكاً للدولة في تنفيذ بعض نشاطاتها، وتخصيص ميزانية تمكنها من القيام بأنشطتها، وتشجيع اعتمادها على التمويل الذاتي والقيام بمشروعات مدرة للدخل، وتشجيع القطاع الخاص على لمساهمة في تمويل أنشطتها أو تسهيل حصولها على التمويل الخارجي، وإنشاء آلية مؤسساتية لتنظيم عملها وتنسيق الجهود المشتركة لتقديري الأداء.

-٥٦- وعلى صعيد الإجراءات المطابقة من المنظمات غير الحكومية تم اقتراح إجراءات أهمها: وضع استراتيجية شاملة وخطة عمل بالتشاور مع الحكومة، وإنشاء آلية مؤسساتية على المستوى الوطني لتنسيق الجهود المشتركة، وإنشاء مظللات وشكارات اتصال وتبادل الخبرات بينهما، والعمل على تشجيع الحوار

الإيجابي مع الدولة وتعزيز الثقة بينهما والعمل على بناء القرارات البشرية للمنظمات، وتطوير الهيكل المؤسساتي وأهدافها وتوسيع أنشطتها لتواكب المستجدات والتحديات لتصبح فعلاً منظمات تنموية للتغيير.

٥٧ - وشددت الورقة على أن أهم القرارات التي يجب تطويرها في المنظمات غير الحكومية، مسألة تتميم الموارد المالية وتتنوع مصادر التمويل، سواءً أكانت من مصادر ذاتية أم حكومية أم خارجية. وحددت أهم الترتيبات التي يجب الاعتماد عليها في التمويل من أجل تطوير قدرات المنظمات غير الحكومية، مثل العمل على تخصيص موارد مالية للمنظمات غير الحكومية وتحديد نسبة معينة لكل منها تتلاءم مع نشاطاتها، وتوزيع الموارد المالية في جدول مالي زمني محدد، وتوزيع التمويل من دون أي تمييز بين المنظمات الكبيرة والصغيرة، وتطوير مهارات تدبير الموارد المالية.

٥٨ - كما تم التركيز على تدريب الكوادر والقوى البشرية لتحسين المردود الإداري والفنى والمساهمة فى تنفيذ البرامج وتحقيق الأهداف.

٥٩ - أما الورقة الثانية فتناولت مفهوم التمكين باعتباره مفهوماً إشكالياً من الناحيتين النظرية والتطبيقية، وأن مقاربة هذا المفهوم تفيدنا في الإجابة على السؤال الكبير: ماذا يريد المجتمع المدني العربي؟ وماذا يراد منه؟ وأن الإجابة على ذلك تتطرق من مقاربتي تستدان على منهجين مختلفين: الأولى مقاربة لمفهوم التمكين تقوم على منهجية وظيفية تنظر إلى المنظمات غير الحكومية ك مجرد وسيط محلي، خدمي، رعوي، تتفقى يطبق القرارات الدولية. والمقاربة الثانية تقوم على منهجية بنوية تنظر إلى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني باعتبارها قوى تجديد وتطوير لأنماط الحياة الاجتماعية والسياسية السائدة، وهي تتفاعل مع مقررات المؤتمرات العالمية تبعاً لحاجات ودواعي نهضة المجتمع، مما يفرض عليها إعادة تعريف الاحتياجات التنموية وجدولة أولوياتها بحسب الظروف العربية والوطنية. وعليه فإن اختيار أي من المنهجين هو جزء من محاولة إنضاج مفهوم التمكين وبناء قدرات المنظمات وكذلك إعادة تشكيل منظورنا إلى دور المجتمع المدني وغايته.

٦٠ - ونطرقت الورقة إلى دور العولمة في تعميق الفجوة في التطور بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية وما أدى إليه ذلك من انكشاف وإضعاف الدولة الوطنية وطرح خيارات استراتيجية للمواجهة تتمثل في الاكتفاء بتلطيف آثار انسحاب الدولة أو في مواجهة التدهور باستراتيجية بديلة. وذكرت الورقة بعدد من القضايا ذات العلاقة كالتوتر الإقليمي في المنطقة باعتباره عاملاً هاماً في إضعاف المجتمع المدني يزيد من ضعف الدول العربية. وقضية التحول الديمقراطي كمهمة ملحة وعاجلة على جدول أعمال المجتمع المدني العربي ليس كما تطرحه القوى العالمية المهيمنة وإنما كمسألة وطنية. وكذلك قضية ضعف المنظمات غير الحكومية وتبنيها لداول أعمال المؤتمرات العالمية لا لسبب بل لتبني شروط التمويل الأجنبي وبالتالي إغفالها الأولويات التي تفرضها احتياجات تطور المجتمعات العربية.

٦١ - أما التعقيب فاهتم بضرورة التمييز بين المفاهيم المختلفة التي تُطرح أحياناً بصورة ملتبسة تشيع الغموض. وأشار إلى أهمية تشكيل منظور عربي ووطني يضع في الاعتبار أهمية تحرير الإنسان ديمقراطياً ووطنياً، وحل بعض الإشكاليات الهامة. إذ لا يمكن الحديث عن التمكين بمعزل عن الانتماء الوطني، حيث يتعمّن أن ترتبط المنظمات غير الحكومية أكثر بالواقع العربي، وتتبّع احتياجاته في أولوياتها، وأن تعتمد عليه في تدبير مواردتها مثل ذلك حركة حقوق الإنسان التي ما تزال تعتمد على الخارج ولم ترسخ جذورها حتى الآن في التربة الوطنية.

٦٢ - كما أكد على أهمية أن تكون هناك أجندة وطنية للمنظمات غير الحكومية العربية وألا يكون نشاطها مجرد ترجمة للأجندة الدولية بصرف النظر عن احتياجات المجتمعات العربية. وكذلك أن تضاعف اهتمامها بالفرق الكبير بين العمل الأهلي التقليدي والمجتمع المدني الحديث.

٦٣ - وركزت المناقشات على الوسائل الكفيلة بتطوير قدرات المنظمات غير الحكومية سواء من خلال إنشاء آلية مؤسساتية على المستوى الوطني لتنسيق التعاون وتبادل الخبرات، أو تشكيل لجنة متابعة لقضايا هامة مثل لجنة تأهيل العنصر البشري، ولجنة لحل مشاكل التمويل، أو إصدار تشريعات تشجع العمل الأهلي.

٦٤ - كما أكدت على أنه لا يوجد خلاف في الإطار العام إذ أن الجميع مع دولة وطنية قوية تساند حقوق المواطنين، وديمقراطية ورعوية، وحتماً غير مستبدة. كما أن الجميع يرفض أن تحل المنظمات غير الحكومية محل الحكومات. وأن ذلك ضرورة لمشاركة المواطنين في صنع السياسات العامة وفي وضع رؤية استراتيجية للجمعيات الأهلية.

هـ- المحور الخامس: تجارب في قضايا بناء قدرات المنظمات غير الحكومية

٦٥ - تضمن هذا المحور ورقتين: أولاهما بعنوان القطاع الجماعي بالجزائر واقع القدرات ومتطلبات التحول. وثانيهما منظمات المجتمع المدني في فلسطين التجربة والمعوقات في بناء القدرات.

٦٦ - تناولت ورقة القطاع الجماعي في الجزائر علاقة قدرات هذا القطاع مع الواقع الذي أنتجه، والظروف الاجتماعية والقانونية التي تتحكم في أدائه سلباً وإيجاباً في ظرف تخلت فيه الدولة عن صلاحياتها كعون أساسى منظم للحياة الاقتصادية. وقدمت بيانات أساسية عن واقع القطاع الجماعي استناداً إلى دراسة ميدانية أجرت في آب/أغسطس ٢٠٠٠، واستعرضت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تنشط في إطارها الجمعيات الأهلية، ما يتصل منها بصفة خاصة بسياسة التكيف الهيكلي، وارتفاع نسبة البطالة، وانتشار الفقر، وسوء الأحوال الصدية وارتفاع نسبة الأمية، واستعرضت أيضاً الجمعيات الأهلية التي تنشط في عدد من الولايات بما فيها من جمعيات تضامن وأعمال خيرية وتكافل اجتماعي ودينية وثقافية... الخ. وتتناولت الورقة الإطار القانوني والمؤسساتي الذي حكم إنشاء ونشاط الجمعيات الأهلية والذي تميز بقيود منذ سنة ١٩٧١ حيث تعاملت الدولة مع الجمعيات بالحذر والريبة، وخضعت لمراقبة سياسية وإدارية وفق سلطة تقديرية واسعة لجهة الإدارة. ولقد ستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٩٠ حيث صدر قانون جديد له مسحة ليبرالية خفف قبضة الإدارة على الجمعيات مع استمرار أشكال من الوصاية والصعوبات المالية. وفي ظل هذا القانون بلغ عدد الجمعيات المحلية سنة ١٩٩٤ أكثر من ٣٥ ألف جمعية. وارتفع عددها سنة ٢٠٠٠ إلى ٥٧ ألف جمعية منها حوالي ٦٤٢ جمعية فقط شارك فعلاً في برامج إجتماعية، صحية، وشبابية، حماية البيئة، النساء والأطفال.

٦٧ - أما بالنسبة للعقبات التي تواجه تطوير قدرات الجمعيات الأهلية هي صعوبة تصنيف الجمعيات، وهيمنة السلطة الإدارية والاستغلال الحزبي، والتمييز بين الجمعيات من قطاع لآخر، وصعوبات التمويل، وضآللة حصة الحكومة فيه وخضوعه لإجراءات بiroقراطية معقدة.

٦٨ - وتؤكد الورقة على أن القطاع الجماعي بالجزائر يمثل طاقة تنظيمية من حيث العدد، والإمكانات البشرية القابلة للتطوير والترشيد والمساهمة في استراتيجيات التنمية المستدامة وبرامجها المقررة دولياً وإقليمياً ومحلياً، إذا توفرت الإرادة السياسية والقناعة بضرورة هذا القطاع ودوره كشريك في حل المعضلات الاجتماعية. وقدمت الورقة عدداً من الاقتراحات لمعالجة مشاكل الجمعيات الأهلية لتكون قادرة على القيام

بهذا الدور مثل توفير المعلومات، وإعادة النظر في أنماط تعامل السلطة مع الجمعيات وتطوير قدراتها الذاتية، وإعادة النظر في توزيع مصادر التمويل، وجعل القانون أكثر واقعية ولدونه، وتأسيس مجلس وطني للجمعيات لتسهيل التواصل بينها.

٦٩- وتعيناً على ما تقدم طرحت إشكالية المصطلحات وتعددها بين قطاع جماعي ومجتمع مدني وأهلي وضرورة تدقيقها لتوفير أكبر قدر من الوضوح حول نشاط المجتمع المدني وجداوه. وتمت مناقشة الإحصائيات الخاصة بمشكلات المجتمع الجزائري والجمعيات، وتبين أن هناك حاجة لدراسة تحليلية تساعد على مزيد من الفهم لواقع الجزائرى وتقديم إجابة لتساؤل هام، هو: هل كان تشيط وتوسيع القطاع الجماعي في الجزائر مؤخراً نتيجة لفعل مجتمعي أم أن ذلك قد تم بدفع من جهات خارجية؟

٧٠- أما الورقة الثانية عن منظمات المجتمع المدني في فلسطين فإنها تتناول تطور المجتمع المدني في فلسطين وما شهدته في السنوات الثلاثين الماضية من إعادة جذرية لبناء وتأسيس منظمات المجتمع المدني من أحزاب سياسية ونقابات عمالية مهنية ومنظمات نسوية ولجان عمل طوعي واتحادات تنموية في مجال التعليم والصحة والزراعة إلى جانب منظمات حقوق الإنسان ومراكز الدراسات والأبحاث والمعاهد والجامعات، بشكل شامل كافة مناحي الاحتياجات الحياتية للناس. وكان هذا التطور الذي شهدته منظمات المجتمع المدني جزءاً من حركة نهوض شعبي صارم في مواجهة سياسات الاحتلال الصهيوني.

٧١- وهي تستعرض المراحل التي مر بها هذا التطور من ١٩٦٧ والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وما ترتب عليها من تحويلها إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية ومصدر للأيدي العاملة الرخيصة لإسرائيل ومحاصرة أي إمكانية للنمو في القطاعات الإنتاجية وما ترتب على ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية، وتصاعد حركة الاحتجاجات الشعبية الذي كان له أثره في بدء مرحلة جديدة كان من أهم سماتها تعزيز نفوذ الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وإحياء المنظمات الأهلية التي كانت قائمة في القدس قبل عام ١٩٦٧ وفي إسقاط المجالس البلدية والقروية غير المنتجة والتي عينها الاحتلال. وفي ظل هذه التطورات تأسست حركة العمل الطوعي والمنظمات النسوية واتحادات الإغاثة الصحية والزراعية ومنظمات حقوق الإنسان، وانتشرت الأندية لتشمل معظم القرى والمدن، وظهر نوعان من المنظمات الأهلية، إحداهما النقابات والأندية وبعض الجمعيات الخيرية ولجان العمل التطوعي، وثانيهما منظمات حقوق الإنسان واتحادات العمل الصحي والزراعي ومراكز الدراسات والأبحاث التي لم تكن عضويتها كبيرة وسيطرت عليها قيادات الأحزاب السياسية. وقد اعتمدت هذه المنظمات بنوعيتها على الدعم المالي من قبل أعضائها والمجتمع المحلي والتنظيمات السياسية ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولم تتوفر لدى كوادرها الخبرات الكافية لإدارة نشاطها. وقد حققت نجاحاً باهراً في توسيع علاقاتها على الصعيد المحلي وبناء شبكة علاقات دولية كبيرة مع منظمات مماثلة، كما عملت بتوافق تام مع الأحزاب السياسية ومع منظمة التحرير. وكان لها دور ملحوظ في التأثير على السياسات العامة.

٧٢- ثم تناولت الدراسة نقاط القوة والضعف في المرحلة الأولى من تطور المجتمع المدني الفلسطيني حيث حظيت بدعم وتأييد القوى السياسية والمجتمع المحلي، وتتوفر لها هامش واسع من حرية التنظيم. لكن نقاط ضعفها جاءت من عدم استقلالها عن الأحزاب، وتوجهها للتمويل الخارجي، ومن التناقض الحاد بينها وفشلها في التشبيك بينها على الصعيد الوطني، كما عانت داخلياً من غياب المرجعيات الفاعلة والمهارات الإدارية وانعدام الشفافية والمحاسبة والآليات المساعدة.

٧٣ - أما بالنسبة للسمات المميزة للمرحلة الثانية لتطور منظمات المجتمع المدني منذ عام ١٩٩٢ حتى الوقت الحاضر وهي المرحلة التي انتقلت فيها منظمة التحرير إلى المفاوضات مع إسرائيل وأنشأها فشلت التنظيمات السياسية المعارضة لعملية السلام في طرح بديل سياسي، وبرز تناقض حاد بين المنظمات الأهلية وأحزابها السياسية على أساس سياسية ومحاولة منظمة التحرير احتواها، فضلاً عن الصعوبات الاقتصادية وتفاقم المشكلات الاجتماعية، وقد أدى هذا كله إلى زيادة الحاجة لمنظمات المجتمع المدني ولدورها في مختلف المجالات التنموية. وقد تطورت بالفعل قدرات هذه المنظمات سواء من حيث المشاركة في تقييم ورسم السياسات العامة، والتشبيك دولياً ومحلياً. ورغم ذلك فإن هذه المنظمات استمرت تعاني من تغييب العمل النطوي وغياب دور الفنادق المستهدفة في المشاركة برسم السياسات والبرامج، إضافة إلى استهلاك معظم مواردها في النفقات الجارية وإلى غياب الشفافية والتشبيك مع الأحزاب السياسية. ولعل أهم ما تتطلبه عملية معالجة مواطن ضعف المنظمات الأهلية هو أن يتم تطوير قدراتها من خلال تأسيس برامج تدريبية، ودعم الديمقراطية في المؤسسات النائمة وتحديد مرجعياتها، وتعزيز علاقاتها التنسوية والتكميلية مع السلطة الفلسطينية، لبلورة سياسات تنموية وزيادة الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي.

٧٤ - أما التعقيب على الورقة فركز على خصوصية تجربة فلسطين حيث تأسست الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في ظل غياب الدولة، حيث أعطى المجتمع أقصى ما لديه، واستطاع أن ينجذب فعلياً دور الحكومة في غيابها، وطالب التعقيب بمواصلة دراسة هذه الظاهرة وتساءل عما إذا كان تأسيس السلطة الفلسطينية قد أدى إلى إضعاف الق�ام الأهلية؟

٧٥ - هذا وقد عرضت تجارب أخرى من مصر وقطر والكويت ودارت المناوشات حول الدروس المستفادة من هذه التجارب فيما يتصل ببناء لقدرات، وطُرحت فيها معظم الأفكار الأساسية التي أثيرت في الجلسات السابقة. كما تم عرض يُعرف بمشروع المتابعة الإقليمية المتكاملة للمؤتمرات العالمية الذي تتفذه وحدة القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد بالإسکوا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمدة ثلاثة سنوات (١٩٩٩-٢٠٠١) والذي يضم أكثر من عشرين نشاطاً متنوعاً بين حلقات حوار، ومؤتمرات إقليمية عربية ودورات تدريبية وتطوير قاعدة بيانات لقياس التقدم المتحقق في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية في الدول العربية.

ثالثاً- استنتاجات و توصيات لتمكين المنظمات غير الحكومية من بناء قدراتها للتعامل الفعال مع توصيات المؤتمرات العالمية و متابعة تنفيذها

٧٦- أسفرت المناقشات التي دارت حول أوراق العمل وما أثير حولها من تعقيبات عن عدد من الاستنتاجات الهامة والتوصيات التي تشكل في مجملها أساساً جيداً لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية. و تعالج هذه الاستنتاجات والتوصيات ما تعانيه حالياً المنظمات غير الحكومية في مختلف الأقطار العربية من قصور وأوجه ضعف وكذلك الأوضاع المجتمعية التي تحد من فاعليّة نشاطها. و ترتكز هذه الاستنتاجات والتوصيات على عدد من الأفكار الأساسية التي تشكل الإطار العام لنظرتنا لمسألة بناء القدرات ودور المنظمات غير الحكومية بشكل عام مثل:

(أ) المنظمات غير الحكومية جزء من قطاع أوسع هو القطاع الأهلي الذي يضم جزءاً من المجتمع المدني كالجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والتعاونيات وغيرها، ولا يمكن معالجة أوضاع المنظمات غير الحكومية بمعزل عن هذا القطاع الهام، وبالتالي فإن الحديث عن بناء القدرات والتمكين لا يقتصر على المنظمات غير الحكومية فقط؛

(ب) إن الهدف الأساسي من هذه التوصيات هو تمكين هذا القطاع من أن يكون شريكاً حقيقياً وعلى قدر مناسب من الكفاية ليكون طرفاً في الشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المانحة للتمويل، باعتبارهم الأطراف الفاعلة في تنفيذ و متابعة توصيات المؤتمرات العالمية؛

(ج) ومن المهم أن يكون أساس الشراكة بين هؤلاء الشركاء هو التكامل في الأدوار والتعاون في تحقيق الأهداف المشتركة، فالقطاع الأهلي ليس منافساً للحكومات ولا بديلاً عن الدور الحكومي، وإنما هو مكمل له، وهناك أساس موضوعي لهذا التكامل والتعاون يتمثل في قدرة القطاع الأهلي على تعبئة موارد إضافية لسد حاجات قطاعات هامة من السكان، وتعبئته هؤلاء السكان في أنشطة تساهم في مواجهة مشكلات المجتمع؛

(د) إن الاستنتاجات والتوصيات المقترحة هي مجرد إطار عام للتحرك تنهي به المنظمات الأهلية، ولا يتصور أنها قابلة للتحقق فوراً أو التحقق معاً، فهي أقرب إلى جدولة للعمل تحتاج إلى تحديد أولويات تتناسب مع إمكانيات وقدرات المنظمات غير الحكومية، دون الفرز على الواقع. مع الوعي بأن كل إنجاز يتحقق في أي مجال سوف يساعد على تحقيق مزيد من الإنجازات في المجالات الأخرى.

٧٧- وفيما يلي نعرض أهم الاستنتاجات والتوصيات المحققة لذلك:

ألف- تطوير الأساس النظري لرؤية ونشاط القطاع الأهلي

٧٨- يحتاج القطاع الأهلي للنهوض بمسؤولياته كطرف فاعل في التنمية الاجتماعية والتفاعل مع توصيات المؤتمرات العالمية بكفاءة إلى تطوير الأساس النظري لرؤيته ونشاطه بما يساعد على تحديد طبيعته ودور المنوط به وحدود مسؤولياته وعلاقته بالأطراف الأخرى. ويطلب ذلك معالجة نظرية متعمقة لبعض المفاهيم الأساسية، مثل:

(أ) مفهوم التنمية: والنظر إليها باعتبارها تنمية شاملة جوهرها التنمية البشرية المستدامة وما تتحقق من توسيع الخيارات أمام الناس لتحسين نوعية الحياة باستمرار، ومن ثم فهي تنمية بالمشاركة يلعب الناس

فيها دوراً أساسياً. ومن خلال المشاركة سوف تتحول الجماهير من متألقة سلبية للمساعدات والتوجيه إلى فاعل إيجابي مبادر، ووسيط في عملية التغيير الاجتماعي. وفي هذا الإطار يبرز دور المنظمات غير الحكومية التعبوي والتغييري؛

(ب) مفهوم القطاع الأهلي: كجزء من المجتمع المدني وما يضمه من تنظيمات أخرى نقابية وتعاونية وثقافية، تتكامل أدوارها مع الجمعيات الأهلية والتنظيمات غير الحكومية بمختلف أنواعها. وباعتباره مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تماماً الفضاء بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها. هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتوع و الاختلاف وهي القيم التي تأسس عليها الديمقراطية، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دوراً أساسياً في قيام وتطور الديمقراطية في المجتمع؛

(ج) مفهوم الدور التنموي للقطاع الأهلي: تتوقف فعالية الدور التنموي للقطاع الأهلي وما يمكن أن يقوم به من تحقيق للتنمية القائمة على المشاركة الشعبية الوعائية على المنظور الذي ينظر من خلاله إلى منظمات هذا القطاع. فالمنظور الوظيفي الذي يأخذ في الاعتبار تقديم الرعاية للفقراء والمحتججين، وإشباع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة لا يؤدي إلى تغيير الأوضاع بل يعيد إنتاج الأوضاع القائمة بما فيها من فقر وبطالة وتهميشه وافتقار للعدالة. أما المنظور البنوي التنموي فيرتبط بدور المنظمات الأهلية في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع. ولما كانت التنمية عملية مستمرة ودائمة لإعادة تقسيم الثروة والسلطة في المجتمع فإن الدور الحقيقي للقطاع الأهلي في التنمية هو التأثير على السياسات العامة التي تعالج توزيع الثروة وتوزيع المسؤولية والأدوار، والمشاركة بشكل جماعي (كمؤسسات) في صياغة هذه السياسات العامة، وهذا هو جوهر الدور التنموي للقطاع الأهلي وإعطاؤه أولوية لا يكون على حساب استمرار هذا القطاع في دوره الوظيفي الخدمي الرعوي، بل أنه يدعم قدراته على القيام بهذا الدور من خلال توافر موارد إضافية تمكّنه من التوسيع في تقديم الخدمات، من هنا فإن بناء القدرات للمنظمات الأهلية يجب أن يدعم قيامها بهذا الدور والتصدي لرسالتها في التأثير على السياسات العامة؛

(د) مفهوم المشاركة: تطلب المشاركة الحقيقة التكافؤ في العلاقة بين الشركاء، ويعني بناء القدرات هنا التمكين؛ أي تحويل المنظمات الأهلية إلى آليات مشاركة في صنع سياسيات التنمية وتنفيذها، ويطلب توفير شروط التكافؤ في العلاقة توسيع الشراكة في إطار متوازن في أربع مجالات هي: (١) التكافؤ في العلاقة بين المنظمات الأهلية والحكومة؛ (٢) التكافؤ في العلاقة بين المنظمات الأهلية والفئات المستفيدة؛ (٣) التكافؤ في العلاقة بين المنظمات الأهلية والقطاع الخاص بحيث يتحمل مسؤولياته في التنمية الاجتماعية؛ (٤) التكافؤ في العلاقات بين المنظمات الأهلية والمانحين وإنها الوصاية التي تفرضها مؤسسات التمويل على المنظمات من خلال تحديدها لأولويات الأنشطة ومجالاتها.. الخ. لذا فإن بناء القدرات للمنظمات الأهلية سوف يؤدي إلى تعديل علاقة الشراكة بينها وبين الآخرين وإلى تحويل هذه المنظمات إلى تنظيمات قاعدية بنوية تنموية تعبوية تساهم في التغيير ويلعب المستهدفون دوراً أساسياً في تحريكها؛

(هـ) مفهوم بناء القدرات: يساهم تأصيل مفهوم بناء القدرات في تحقيق مزيد من الفاعلية للقطاع الأهلي وتمكينه من القيام بدوره بفعالية. والمقصود ببناء القدرات هو "عملية تدخل خارجي لتحسين وتطوير أداء المنظمة في علاقتها بأدائها لرسالتها، وعلاقتها بالبيئة المحيطة، وعلاقتها بتوظيف مواردها" ومن هنا فإن السمات الأساسية لبناء القدرات، هي: (١) عملية تتعدد فيها المتغيرات ويؤثر بعضها في البعض الآخر وهي عملية تدخل خارجي منظم مخطط، له أهداف محددة يؤثر إيجاباً على أداء المنظمة؛ (٢) ويمس طبيعة العلاقة بين المنظمة والبيئة الاقتصادية والاجتماعي الذي تعمل فيه؛ (٣) ويحقق الاستمرار والاستدامة. كما

أن هذه العملية التدخلية موجهة للفرد وموجهة أيضاً للمنظمة ككل. وبذلك فإن المكونات التي يشتمل عليها مفهوم بناء القدرات ليست التدريب فقط كما هو سائد في التصور الشائع بل هي:

- (١) بناء قدرات تنمية الموارد البشرية وما يتصل أساساً بتكوين فريق العمل؛
- (٢) بناء قدرات إدارة المشروعات والبرامج وتنظيمها؛
- (٣) بناء قدرات النظام ذاته بمعنى البناء المؤسسي؛
- (٤) بناء القدرات المعلوماتية وما تتوفره من كفاءة توافر المعلومات؛
- (٥) بناء قدرات تكوين العلاقة مع المنظمات الأخرى على المستويين القطري والقومي والدولي (الشراكة وبناء الشبكات)؛
- (٦) وبناء القدرة على توفير الرؤية والتخطيط بعيد المدى.

باء- صياغة استراتيجية للعمل المشترك بين منظمات القطاع الأهلي

٧٩- من المهم أن تتضمن كل منظمات القطاع الأهلي في عمل مشترك يمكنها من مواجهة المشاكل المشتركة وتنمية وضعها كطرف فاعل وشريك أساسي في عملية التنمية والاستفادة من إمكانياتها مجتمعة لبناء قدراتها التي تمكّنها من تحقيق هذا الهدف، ومن الضروري أن يتم هذا الجهد المشترك في إطار استراتيجية مشتركة يُراعى فيها:

- (أ) ضرورة المحافظة على دور القطاع الأهلي في دعم النطوير الديمقراطي للمجتمع والتنمية الشاملة وعدم الانحراف به ليكون مجرد بديل للدولة في دعم الفئات الفقيرة والضعيفة، وتحفيظ حدة المشاكل الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي؛
- (ب) تعديل التشريعات القائمة المنظمة للعمل الأهلي والمدني بحيث تتوفر فيها استقلالية حقيقة في ممارسة النشاط؛
- (ج) موافقة وتعزيز عملية إنشاء اتحادات جهوية أو قطاعية أو قطرية أو قومية بين التنظيمات المتماثلة لدعم جهودها ومضاعفة النتائج المتحققة منها؛
- (د) إنشاء أجهزة فنية مشتركة على المستويين القطري والقومي للبحث العلمي والإعلام والتدريب، والاستفادة منها في خلق كوادر جديدة أو تطوير قدرات الكوادر القائمة؛
- (هـ) التنسيق في حملات إعلامية مشتركة لطرح قضايا ومشاكل القطاع الأهلي على المجتمع كله، وتكون رأي عام مساند لقيام القطاع الأهلي بدور حقيقي في التنمية والتطوير الديمقراطي للمجتمعات العربية؛
- (و) فتح قنوات اتصال منتظمة مع السلطة التشريعية وأجهزة الإعلام ومراكز صنع القرار في الدولة لتتوفر لديها باستمرار معلومات وبيانات دقيقة وصحيحة عن القطاع الأهلي واحتياجاته؛

(ز) عقد مؤتمرات دورية لمناقشة المشاكل والقضايا الأساسية للتنظيمات الأهلية، ودعوة الأطراف الأخرى للمشاركة فيها والمساهمة في اقتراح الحلول المناسبة لهذه المشاكل وتبني هذه الحلول لدى الجهات المختصة؛

(ح) تحقيق مزيد من الربط بين مجموعة التنظيمات التي تعمل في مجال واحد وتطور علاقاتها بالफئات المستفيدة وإشراكها في التدريب النشاط وتحديد أولوياته وتطوير أوضاع التنظيمات التي نشأت لتحقيق أهداف جزئية بحيث تتعامل مع قضايا أوسع. والتوسيع في إنشاء المنظمات القاعدية التي لا يمكن بدونها أن تقوم التنظيمات الأهلية بنور بنوي تموي تغييري حقيقي لارتباطها المباشر بالمواطنين؛

(ط) إيجاد حلول حقيقة لمشاكل التمويل، والضغط في اتجاه تحمل القطاع الخاص والقادرين نصباً هاماً من هذا التمويل بحكم مسؤوليتهم الاجتماعية، ووضع التمويل الأجنبي في حجمه الصحيح، وتعديل العلاقة مع الجهات المانحة لتقوم على أساس متكافئة؛

(ي) تحقيق مزيد من التدقيق بين الاتحادات الأهلية والمنظمات المماثلة في الأقطار العربية كأساس لإقامة قطاع أهلي عربي يكون جزءاً من مجتمع مدنى عربي يكون له وجود رسمي معترف به في مؤسسات جامعة الدول العربية، ويلعب دوراً في تعزيز العلاقات الشعبية العربية على أساس ديمقراطية، ويطرح القضايا العربية في المؤتمرات والدحافل الدولية التي شارك فيها المنظمات غير الحكومية والأهلية؛

(ك) يقترح تنظيم حوار بين الحكومات العربية والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية لبحث عناصر استراتيجية متقد عليها حول دور العمل الأهلي في التنمية؛

(ل) يتطلب ذلك إجراء دراسة معمقة لخريطة العمل الأهلي العربي، وكذلك دراسة أخرى شاملة لبناء القرارات وعناصره والتجارب القائمة بشأنه.

٨٠ - ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية بنجاح التركيز على بعض مكوناتها الأكثر أهمية وتحديد الإجراءات المطلوبة فيها. وهي على النحو الموضح فيما يلي:

جيم- توفير المناخ المناسب

٨١ - أثبتت التجربة في بعض الأقطار العربية أن ضعف التنظيمات الأهلية ومحدوديتها نشاطها يعود بالدرجة الأولى إلى فقدان الديمقراطية في معظم الأقطار العربية، وبالتالي فإن غياب أو محدودية الحريات الأساسية في المجتمع كحرية التظاهر والتعبير والإعلام قد أثر بشدة على وضعية التنظيمات الأهلية التي خضعت للوصاية الحكومية في ظل الأوضاع السلطوية السائدة في هذه الأقطار. ويتطلب تمكين التنظيمات الأهلية من القيام بدور فاعل ومساهمة في التنمية كشريك أساسي توفير المناخ المناسب من خلال:

(أ) المساهمة في تطوير التحول الديمقراطي للمجتمعات العربية وتوفير شروطه الضرورية وما يتصل منها بصفة خاصة باحترام حقوق الإنسان السياسية والمدنية؛

(ب) التمكين لقيم الثقافية المساعدة على التحول الديمقراطي وانعكاسها في سلوك المواطنين كقيم التسامح والحوار والاعتراف بالأخر والإدارة السلمية للاختلافات والتوجه.

دال - العلاقة مع الدولة

-٨٢- أثبتت التجربة في بعض الأقطار العربية حرص الحكومات على وضع التنظيمات الأهلية تحت وصايتها، وتمارس معها سياسة مزدوجة، فهي تتغوف من المبادرات الأهلية المنظمة - خاصة تلك التي تحمل رؤية شمولية - وتتخذ موقفاً متحفظاً من المنظمات الداعية لحقوق الإنسان ونظم المرأة، وتوacial مواقفها من استمرار السيطرة على القطاع الأهلي ككل، ولكنها تتسامح مع التنظيمات التي تنشأ في إطار اتفاقيات مع الدول المانحة لمواجهة المشاكل الناجمة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي. وسوف تبقى المواجهة بين الدولة والقطاع الأهلي طالما بقيت التنظيمات الأهلية بشكل ومستوى التطور الديمقراطي الحالي. ولذلك فمن المهم تطوير الوعي بالعلاقة بين الدولة والقطاع الأهلي بحيث لا يطرح تطور المنظمات الأهلية على حساب إضعاف الدولة لما لذلك من آثار سلبية في ظل العولمة حيث يؤدي إضعاف الدولة إلى تشرذم المجتمع. بينما نحن في حاجة إلى دولة قوية، قادرة، عادلة، تطبق الديمقراطية وتعطي الحرية للقطاع الأهلي. وفي إطار هذه الرؤية تطرح القضايا التالية:

(أ) ضرورة تطوير التشريعات المنظمة لتأسيس ونشاط التنظيمات الأهلية وإلغاء القيود المفروضة عليها وتمكنها من ممارسة نشاطها باستقلال عن الأجهزة الإدارية. وأن تشارك التنظيمات الأهلية في صياغة هذه القوانين؛

(ب) التأكيد على أن العلاقة بين الدولة والقطاع الأهلي علاقة جدلية، تقوم على التأثير المتبادل والمتتطور، تبعاً للتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وهي تتراوح بين التكامل والصراع تبعاً لمجال عمل المنظمة ونشاطها؛

(ج) التأكيد على التكامل بين الدولة والقطاع الأهلي فكل منها دوره المتميز. ويتطلب التعاون بين الطرفين لتحقيق هذا التكامل تحديد الأطر والآليات التي تكفل صياغة العلاقة بينهما على أسس موضوعية ومؤسسية مما ينعكس إيجابياً على المجتمع.

هاء - تعميق الطابع المؤسسي للمنظمات الأهلية

-٨٣- تشمل عملية بناء القدرات للمنظمات الأهلية تحولها إلى مؤسسات حقيقة تتتوفر لها المقومات الأساسية التي لا يمكن بدونها أن تمارس نشاطها كمؤسسة، وهي:

(أ) البيئة الحقوقية التي تحدد وضعها القانوني في المجتمع وئسها الشرعية والاعتراف وتحديد شكلها القانوني ومجال تحركها؛

(ب) نظامها الأساسي، الذي يتضمن شروط العضوية، وتوزيع المهام، وكيفية اتخاذ القرار، وشروط تنفيذه وكذلك تحقيق الديمقراطية الداخلية،

(ج) أهداف الجمعية متضمنة استراتيجياتها وبرامجها.

-٨٤- وقد تتوارد هذه المقومات ولكنها لا تكفل اكتساب المنظمة صفة المؤسسة. ومن المهم هنا أن تشمل عملية بناء القدرات تعميق الطابع المؤسسي للمنظمات الأهلية من خلال:

- (أ) تحسين البيئة الحقوقية للمنظمة بحيث توفر لها الشرعية وتدخل في إطار القوانين المرعية؛
- (ب) تعزيز الديمقراطية الداخلية للمنظمات غير الحكومية وتأكيد مبدأ الشفافية بالنسبة لبرامج النشاط والتمويل؛
- (ج) بناء الكادر البشري، وما يتضمنه ذلك من بناء قدرات فردية وجماعية؛ أي ما يتصل بالتمكين للأفراد الفاعلين، وما يتصل بالعلاقات بين الفاعلين، والتنسيق بين المهام والوظائف، وتحديد حقوق اختصاصها، وربط ذلك كله بالتكوين المعرفي الذي يتضمن التزود بالمعارف والمهارات على حد سواء؛
- (د) البناء المادي، المتصل بالجهاز الإداري، وخلق الوظائف المناسبة في علاقة سليمة بين العمل التطوعي والعمل المأجور. ويتمثل الاعتناء بالجهاز الإداري توفير التجهيزات الضرورية لتسهيل عمليات الحصول على المعلومات وتوزيعها (تلفون، فاكس، انترنت)؛
- (هـ) تدقيق الأهداف، وتحديها بشكل واضح، وربطها بالحاجات، ومن ثم تحويل الأهداف إلى استراتيجيات عمل مناسبة لواقع متغير على الدوام؛
- (و) إعداد الخطط والبرامج الزمنية الكفيلة بتنفيذ هذه الخطط؛
- (ز) التقييم، باعتباره أداة عالية المستوى لقياس النتائج؛
- (ح) الاستدامة، وهي خلو آلية ربط بين الماضي والحاضر والمستقبل تتصل بديمومة عمل الهيئات التطوعية؛
- (ط) تطوير القدرة في الحصول على تمويل مناسب بتعزيز القدرة على إقامة المشروعات المدرة للدخل وبناء الصلات الضرورية بمؤسسات التمويل.

واو- تطوير القدرات البشرية

٨٥- وتشمل هذه العملية تدريب القيادات القائمة، وتطوير قدراتها، واكتشاف قيادات جديدة، وتأهيلها لتحمل مسؤوليات التخطيط والمتابعة والتقييم، وتوفير المهارات والخبرات الضرورية لها لممارسة مسؤولياتها في كافة مجالات النشاط، ويدخل في ذاك:

- (أ) تقديم مساعدات فنية للمنظمات الأهلية حول كيفية إعداد التقارير التي تعكس واقع التنمية الاجتماعية فيها بحيث يتم إعداد التقرير وفق تصور يضم عناصر أساسية تمكن من عمل قياس حقيقي للنشاط والنتائج المُحققة؛
- (ب) تأهيل قيادات العمل لأهلي من خلال برنامج للتدريب تتحمل مسؤوليته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وتساهم مختلف الدول العربية والمانحة في تمويله لتنظيم دورات تدريبية تتفاوت في مداها ومحتها بما يتطلب مع نوعية القيادات، وإعداد القيادات إعداداً تخصصياً، ومنح الدارسين شهادات تقدمهم كمتخصصين في مجالات العمل الأهلي؛

(ج) إنشاء برنامج وطني لتدريب القيادات الوسيطة في كل دولة عربية بدعم من الدولة والمانحين، ويهتم أساساً بالتدريب على مجالات تسيير العمل اليومي بما في ذلك كتابة التقارير، دراسات الجدوى، إدارة الاجتماعات، كتابة المحاضر، استقطاب الدعم، أساليب المفاوضات، ويفضل أن يكون التدريب تخصصياً من خلال بناء شبكات تدريبية للمنظمات المتماثلة وذلك بهدف تحسين أداء المنظمات غير الحكومية وتبادل الخبرات بينها؛

(د) العمل على إدخال مقررات عن العمل الأهلي بمؤسسات التعليم العالي بحيث تتضمن بالإضافة إلى تدريس مقررات عن العمل الأهلي إجراء الأبحاث والتقييم؛

(ه) العمل على إلقاء دور الدراسات والبحث في مجالات العمل الأهلي؛

(و) العمل على تحليل احتياجات التدريب، ويتضمن ذلك: التأكيد على طبيعة العمل المطلوب وقدرة وإمكانيات الموظف، التأكيد على نوعية المعلومات والمهارات التي يجب التدريب عليها، تشجيع التدريب على العمل الجماعي المبني على الحوار والنقاش، عرض الأفلام والمحاضرات، الحث على التعليم ومرجع التدريب بتمارين تطبيقية واقعها التأكيد على التقييم باعتباره العملية التي تتم فيها مقارنة النتائج الفعلية للمشروع مع أهدافه؛

(ز) التدريب على التكنولوجيا الجديدة في كيفية استعمال الكمبيوتر والإنترنت والفاكس، وذلك لبناء نوع من الارتباط مع الأجهزة الإقليمية والدولية ومراكز المعلومات الأخرى. ومن هنا يجب أن تدخل المنظمات غير الحكومية في شبكة من العلاقات والمصالح المشتركة لتسهيل الاتصال بمنظمات التمويل الدولية والإقليمية، ومن ثم إنشاء مظلة تحقق التعاون ما بين جميع المنظمات العربية غير الحكومية.

زاي - التمويل

٨٦- تعتبر مشكلة التمويل من أهم العوامل التي تعرقل عمل المنظمات الأهلية وتحد من نشاطها، وتلعب المساعدات المادية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل هذه المنظمات. ويرتبط التمويل بشروط عديدة تضع المنظمات الأهلية تحت وصاية المانحين، مما يتطلب معالجة واعية لمشكلة التمويل كجزء من عملية بناء القدرات وذلك من خلال:

(أ) العمل على تخصيص موارد مالية للمنظمات غير الحكومية وتحديد نسبة معينة لكل منها تتلاءم مع نشاطاتها؛

(ب) العمل على توزيع الموارد المالية في جدول مالي وزمني محدد؛

(ج) دعوة المنظمات المالية الإقليمية والدولية لدعم مشاريع المنظمات الأهلية الإنتاجية والاقتصادية؛

(د) تخصيص ميزانية لدعم البناء المؤسسي للمنظمات الأهلية؛

(ه) توزيع التمويل من دون أي تمييز بين المنظمات الكبيرة والصغرى؛

(و) إنشاء صندوق قومي لدعم العمل الأهلي من موارد حكومية ومن المؤسسات المانحة والقطاع الخاص؛

(ز) العمل على تطوير مهارات تدبير الموارد المالية والتدريب على المهارات الإدارية وعلى كيفية تنظيم البرامج والمشاريع المختلفة.

حاء- توافر المعلومات

- ٨٧ يتطلب بناء القدرات للمنظمات الأهلية توافر معلومات كافية لديها عن برامج التنمية وال حاجات الأساسية لمختلف الفئات الاجتماعية ، والمنظمات الأهلية العاملة في مختلف المجالات ، و خريطة تواجدها في مختلف الواقع ، وبيانات كاملة عن المؤسسات المانحة وما يتوفّر لديها من إمكانيات ومجالات اهتمامها الأساسية . من هنا فإن الحاجة ماسة إلى :

(أ) إنشاء بنك للمعلومات على المستوى القومي تكون نواته قاعدة البيانات التي تستعد لإنشائها حالياً اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إيسكوا) والتي تتضمن معلومات على المستوى القطري والعربي في كل المجالات ، و تؤسّر نظاماً معلوماتياً يعطي كافة مجالات التنمية مربوطاً بأهداف و توصيات المؤتمرات الدولية ؛

(ب) إنشاء قاعدة بيانات بكل منظمة ، وفي الاتحادات الإقليمية والقطريّة للمنظمات الأهلية ، والتنسيق فيما بينها وتبادل المعلومات المتوفّرة لديها ؛

(ج) الاستفادة من شبكة إنترنت في الحصول أولاً بأول على أي معلومات أو بيانات تحتاجها المنظمات الأهلية لممارسة نشاطها وتنفيذ مشروعات جديدة .

باء- التنسيق بين المنظمات الأهلية على المستوى القطري والعربي

- ٨٨ يتطلب دعم قدرات المنظمات الأهلية أن تنشط في إطار متكامل ، وأن تتسق فيما بينها لتبادل المعلومات والخبرات ، وتنفيذ مشروعات مشتركة في مجالات البحث والتدريب والإعلام ، والتحرك المشترك في مواجهة مشاكل مشتركة ، ويشمل هذا التنسيق :

(أ) تطوير عملية إنشاء شبكات من المنظمات الأهلية التي تعمل في مجالات مشتركة أو تنشط في نطاق جغرافي واحد ، لدعم جهودها في هذه المجالات ؛

(ب) وضع آليات وأطر تغفل التبادل المنتظم للمعلومات والخبرات ؛

(ج) عقد اجتماعات دورية لبحث المشاكل المشتركة ؛

(د) التنسيق في مواجهة لأطراف لقوية الوضع التفاوضي للمنظمات الأهلية ؛

(هـ) من المهم أيضاً أن يشمل التنسيق بالنسبة لتوصيات المؤتمرات العالمية تحديد القضايا المشتركة التي تشكل مجال التعاون بين المنظمات الأهلية ، حيث يلاحظ أن هذه المؤتمرات قدمت مؤشرات هامة

و شاملة عن قضايا مترابطة مثل تنظيم النمو السكاني، وحماية البيئة، وتعزيز الخدمات الأساسية للجميع وخاصة الصحية والتعليمية، والقضاء على الفقر وتوفير مصادر عيش منتظمة مستدام، وتنظيم التوسيع الحضري، وتمكين المرأة، والمساواة بين المرأة والرجل، وإيجاد بيئة ملائمة تمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء القدرات والآليات المؤسسية لإدارة التنمية، والمشاركة الفعالة للمنظمات الأهلية في متابعة ورصد وتنفيذ توصيات هذه المؤتمرات؟

(و) ومن المهم أن يشمل التنسيق أيضاً الهيئات ذات الجذور العميقة في المجتمع والتي تهمها المنظمات غير الحكومية حالياً، وهي تشمل تحديداً النقابات المهنية والعمالية، والمنظمات الفلاحية، والجمعيات التعاونية واتحادات الطلاب، ونظمات الحرفيين، والمنظمات المهنية، والمؤسسات الدينية وتنظيمات الخدمة الاجتماعية والحركات الاجتماعية أو الاتحادات المدنية. ويوفر هذا التنسيق استفادة المنظمات غير الحكومية من التراث الطويل والخبرات الواسعة للحركة النقابية في مجالات التعبئة وحشد القوى، ولديها الوسائل والكوادر المدربة على ذلك، وخبراتها في المجال المطوري و مجالات بناء القدرات ودعم الإمكانيات الفعلية لقطاعات واسعة من السكان. وتتوفر لدى المنظمات الأخرى التعاونية والاجتماعية والطلابية والفلاحية خبرات متعددة تزيد منها المنظمات غير الحكومية لاكتساب القدرة على التأثير والاستناد إلى قاعدة اجتماعية واسعة وأمتلك خبرات جديدة في مختلف المجالات.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- منظمات الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة (UNESCO)

Ms. Mari Yasunaga
Assistant Programme Specialist
Cairo, Arab Republic of Egypt
Tel: (202) 7951166
Fax: (202) 7945296
uhym@unesco.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

السيد ولد بدوي
مسؤول ببرامج
وحدة تخطيط السياسات وتدعم الممثل لمنسق
القاهرة ، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٣٩٤٩٠١٣ (٢٠٢)
فاكس: ٥٧٨٤٨٤٧ (٢٠٢)
walid.badawi@undp.org

منظمة الصحة العالمية (WHO/EMRO)

السيدة مرفت همت ابو شبانة
مسؤولة قسم المرأة في الصحة والتنمية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٦٧٠٢٥٣٥ (٢٠٢)
فاكس: ٦٧٠٢٤٩٢ (٢٠٢)
AshabanaM@sci.eg

باء- الجامعات ومراكز البحث

السيد حسن البرغوثي
مدير عام
مركز الديمقراطية وحقوق العاملين
ص.ب. : ٨٧٦
رام الله، الضفة الغربية، فلسطين
هاتف: ٢٩٥٢٦٠٨ (٩٧٢-٢)
فاكس: ٢٩٥٢٩٨٥ (٩٧٢-٢)
dwrc@netvision.net.il

السيدة سعاد ابراهيم عيسى
أستاذة، كلية التربية
جامعة الخرطوم
ص.ب. : ٨٨٢
الخرطوم، جمهورية السودان
هاتف: ٤٧١٥٥٦ (٢٤٩-١١)
فاكس: ٥٦٥١٠٥ (٢٤٩-١١)
suadeissa@yahoo.com

السيدة فهيمة شرف الدين
أستاذة علوم اجتماعية وباحثة
معهد العلوم الاجتماعية
جامعة اللبناني
ص.ب. : ٦٥٧٦ - ١٣
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٨١٥٨٢٠ (٩٦١-٣)
فاكس: ٩٥٠٢٠٩ (٩٦١-٥)
fahmia@cyberia.net.lb

السيد علي إسماعيل نصار
باحث متعاون
مركز الدراسات الاستراتيجية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٧٣٧٥٩٨ (٩٦١-١)
فاكس: ٣١٧١٤٨ (٩٦١-١)
Najwazei@hotmail.com

السيدة إسعاف حمد
أستاذة علم الاجتماع
جامعة دمشق
ص.ب.: ٣٦٧٥٤

دمشق، الجمهورية العربية السورية
هاتف: ٦٦٢١٠٩٣ (٩٦٣-١١)
فاكس: ٦٦٢٤٠٠٠ (٩٦٣-١١)

السيد الزبير عروس
أستاذ في علم الاجتماع
جامعة الجزائر
باحث

مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية
الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
هاتف: ٩٠٣٣١٧ (٢١٣-٢)
فاكس: ٩١٣٢٢٥ (٢١٣-٢)

جيم - الخبراء

السيدة بدرية يوسف الجيب
رئيسة قسم الجمعيات الأهلية والتعاونية
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
ص.ب.: ٣٢٢٢٣
منامة، دولة البحرين
هاتف: ٩٦٨٨٢٢٩ (٩٧٣)
فاكس: ٦٨٨٥١٠ (٩٧٣)

السيد سليم احمد أمين
مدير مديرية التنمية البشرية
وزارة التخطيط
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٤٦٤٤٤٦٦ (٩٦٢-٦)
فاكس: ٤٦٤٩٣٤١ (٩٦٢-٦)
Salim@mop.com.jo

السيدة ابتسام علي خميس
جمعية نهضة فتاة البحرين
ص.ب.: ٢٦٧٢٦
منامة، دولة البحرين
هاتف: ٢٦٢٢٣٧ (٩٧٣)
فاكس: ٢٧٣٥٠٨ (٩٧٣)
Ladies@nahda-society.com

السيد أمين حمادة
رئيس مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية
وزارة الشؤون الاجتماعية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٦١٢٨٤٨ (٩٦١-١)
فاكس: ٦١١٢٤٥ (٩٦١-١)

السيدة سيرين بنت علي القاضي
مديرة دائرة الجمعيات والأندية الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني
مسقط، سلطنة عمان
هاتف: ٦٠١٦٢٧ (٩٦٨)
فاكس: ٦٠١٦٢٧ (٩٦٨)

السيدة ميثاء سالم الشامسي
مستشاره الرئيسية
الاتحاد النسائي العام
أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٤٤٧٧٠٤٨ (٩٧١-٢)
فاكس: ٤٤٧٥٢٠٢ (٩٧١-٢)
malshamsi@uaeu.ac.ae

| | |
|--|--|
| السيدة فاطمة سلامة عياد رئيسة لجنة الحضانات/عضو مجلس الإدارة الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ص.ب.: ١٢١٧٩ الشامية الكويت، دولة الكويت هاتف: ٤٨٣١٥٥٨ (٩٦٥) فاكس: ٤٨٣٠١٥٦ (٩٦٥) | الشيخ فهد بن جاسم آل ثاني رئيس وحدة التعاون الفني مجلس التخطيط ص.ب.: ١٨٥٥ الدوحة، دولة قطر هاتف: ٤٤٣٨١١١ (٩٧٤) فاكس: ٤٤٢٠٠٠ (٩٧٤) fahadqassim@hotmail.com |
| السيد جميل عبدالله مخشف مدير عام المنظمات غير الحكومية وزارة التخطيط صنعاء، الجمهورية اليمنية هاتف: ٢٥٦٠١٩ (٩٦٧-١) فاكس: ٢٥٦٠١٩ (٩٦٧-١) | السيد علي محمد عبدالله التميمي وزير مفوض جمعية قطر الخيرية الدوحة، دولة قطر هاتف: ٤٣٥٠٢٠٢ (٩٧٤) فاكس: ٤٥٩٢٣٤١ (٩٧٤) |
| السيد محمد الناصر الغرولي الكاتب العام الجمعية المغاربية لدراسات السكان تونس، جمهورية تونس هاتف: ٧٥٧٠٧٢ (٢١٦-١) | السيدة فاطمة ابراهيم فخرو مديرة الفرع النسائي جمعية قطر الخيرية الدوحة، دولة قطر هاتف: ٤٤٤٩٧٧ (٩٧٤) |
| السيد أحمد ابراهيم الحسيني أبو العز مدير عام المتابعة ومركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية القاهرة، جمهورية مصر العربية هاتف: ٧٩٥١٤٨١ (٢٠٢) فاكس: ٣٣٧٥٤٥٩ (٢٠٢) | الشيخة فادية سعد عبدالله السالم الصباح رئيسة لجنة العلاقات الخارجية الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية ص.ب.: ١٦٤٤٣٧ الشوغ ٧٠٥٤٤ الكويت، دولة الكويت هاتف: ٢٥٣١٧٤٢ (٩٦٥) فاكس: ٢٥١٥٤٨٦ (٩٦٥) fsq81@hotmail.com |
| السيدة شهيدة الباز مستشاره/خبيرة الاقتصاد السياسي للتنمية القاهرة، جمهورية مصر العربية هاتف: ٣٨٣٧٩٤٨ (٢٠٢) فاكس: ٣٨٤١٣٣٠ (٢٠٢) | السيدة نعيمة الشايجي نائبة رئيسة لجنة العلاقات الخارجية الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية ص.ب.: ١٦٤٤٣٧ الشوغ ٧٠٥٤٤ الكويت، دولة الكويت هاتف: ٢٥٣١٧٤٢ (٩٦٥) فاكس: ٢٥١٥٤٨٦ (٩٦٥) nshayji@kisr.edu.kw |
| السيدة رؤوفة حسن الشرقي مستشاره/خبيرة في الإعلام الجندرى القاهرة، جمهورية مصر العربية هاتف: ٣٠٢٨٣٠٠ (٢٠٢) فاكس: ٣٠٢٨٣٠٠ (٢٠٢) raufa@iec.egnet.net | |

السيدة ولاء علي محمد البحيري
باحثة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٥٨٥٤٨٩٥ (٢٠٢)
فاكس: ٧٩٢٣٠٥٤ (٢٠٢)
walaaelbehery@hotmail.com

السيدة ناريمان عبد المنعم معرض
سيدة أعمال
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٩٠٠٧٠١ (٢٠٢)
فاكس: ٢٩٠٠٧٠١ (٢٠٢)

السيدة ناهد حسن
مركز الأرض للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٥٧٥٠٤٧٠ (٢٠٢)
فاكس: ٥٧٥٠٤٧٠ (٢٠٢)
Lchr@TheWayout.net

السيدة سهام عبد السلام
باحثة اثربولوجية/طبية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٣٦٩٢٧١٤ (٢٠٢)
sehamasm@hotmail.com

السيدة شاهندة مقلد
عضو مجلس إدارة
اتحاد الفلاحين المصريين
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٧١٥٥٣٥ (٢٠٢)
فاكس: ٢٧١٥٥٣٥ (٢٠٢)
shahendamak@hotmail.com

السيد بسري مصطفى عبد المجيد
باحث

مركز البحث العربية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٣٣٢٠١٥٩ (٢٠١٢)
فاكس: ٣٦٢٠٥١١ (٢٠١٢)
Y-moustafa@yahoo.com

السيد أحمد عبد الله
رئيس مركز الجليل
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٣٦٤٥٠٤٣ (٢٠٠٢)
فاكس: ٥٦٩٤٦٣٥ (٢٠٠٢)

السيد عطيه حسين أفندي
أستاذ - رئيس قسم الادارة العامة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٥٧١١٠٢٠ (٢٠٠٢)
فاكس: ٥٧١١٠٢٠ (٢٠٠٢)
ahafandy@cics-feps.enn.eg

السيد عبد المعطي طه عبد الكريم
رئيس مجلس إدارة
الجمعية العامة للتدريب المهني والأسر المنتجة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٥٧٢٠٦٢٨ / ٥٠٦٧٤٤٣٢ (٢٠٠٢)
فاكس: ٥٧٢٠٦٢٨ (٢٠٠٢)

دال - السكرياريا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

عقيل عقيل
رئيس شعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها

مريم العوضي
نائب الأمين التنفيذي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) (تابع)

لمى دارغوث
مساعدة باحث

أحمد حمودة
رئيس وحدة القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد

ريما أبو شقرا
سكرتيرة

منى المنجد
مسئولة أول لشئون المرأة والتنمية

مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية
والتوثيق

جامعة الدول العربية

حلمي شعراوي
مدير المركز

ضو على سويدان
أمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية والثقافية

عبد الغفار شكر
نائب الرئيس

علي عبد الكريم
أمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية

عزبة خليل
باحثة

ابراهيم السوري
رئيس قسم التنمية البشرية

حنان رمضان
باحثة

ناهد محمد عفيفي
أعمال كمبيوتر

داليا جلال محمد
سكرتيرة



المرفق الثاني

قائمة الوثائق

| العنوان | الرمز |
|---|----------|
| جدول الأعمال المؤقت | بدون رمز |
| تحليل مضمون المؤتمرات العالمية للتنمية الاجتماعية ودور المنظمات غير الحكومية | بدون رمز |
| خريطة تحليلية للمنظمات غير الحكومية العربية | بدون رمز |
| التنظيمات غير الحكومية بالسودان بين تقليدية الأداء والتطلع للتحديث | بدون رمز |
| E/ESCWA/SD-WOM/1999/4/Add.1 دور المنظمات غير الحكومية في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية: تقييم ورؤية مستقبلية | |
| إشكالية تكين المنظمات العربية غير الحكومية من تنفيذ مقررات المؤتمرات الدولية (مقاربة أولية) | بدون رمز |
| E/ESCWA/SD-WOM/1999/4 دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها | |
| القطاع الجماعي بالجزائر بين واقع القدرات ومتطلبات التحول | بدون رمز |
| منظمات المجتمع المدني في فلسطين: التجربة والمعوقات في بناء القدرات | بدون رمز |
| التقرير الختامي | بدون رمز |